



اسم المقال: المعارضة في اقليم كردستان - العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية

اسم الكاتب: أ.م.د. خميس دهام حميد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7043>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 17:34 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



المعارضة في إقليم كردستان – العراق ودورها في ترسيخ الديمقراطية

الاستاذ المساعد الدكتور

خميس دهام حميد^١

Ka64mes@yahoo.com

ملخص

تعد المعارضة السياسية جزءاً مهماً وأساسياً من النظام السياسي ، إلا إن وجودها قد يضيق أو يتسع حسب طبيعة النظم السياسية القائمة ، فالأنظمة الديمقراطية تعترف بوجود المعارضة السياسية ، وتؤمن لها مجالاً لاشتغالها وأداء مهامها بحرية تامة في الساحة السياسية ، لذلك نرى كثيراً ما وصلت المعارضة إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع والتداول السلمي ، في حين نرى العكس من ذلك في النظم الدكتاتورية ، التي لا تسمح بوجود المعارضة ، بل تعمل على إقصائها وتهميشها وربما تصفيتيها. وفي البناء الديمقراطي لإقليم كردستان ، تعد المعارضة ضرورة مهمة لا غنى عنها لأننا بحاجة إلى نظام ديمقراطي قائم على أساس سليم ، يقر بوجود المعارضة التي تُقوم أداء مؤسسات الإقليم خصوصاً السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) فضلاً عن ممارسة الدور الرقابي لمواجهة الأخطاء وتصحيحها والأهم من ذلك طرح البدائل . ولحاجتنا الماسة لمثل هذا النوع من المعارضة ذات الهدف الإيجابي ، ولافتقارنا لمثل هذا النوع من الدراسات التي تتناول المعارضة في إقليم كردستان – العراق ، ارتأينا البحث فيه ، أملين أن يسهم هذا الجهد المتواضع في تأشير مكامن الخلل والأسباب التي أدت إلى الإشكالية في عمل المعارضة .

تكمُن أهمية الدراسة في محاولتها ، تسليط الضوء على موضوع ذي أهمية كبيرة ومعاصره في الحياة السياسية لإقليم كردستان ، من خلال تتبع دور المعارضة في مرحلة مهمة من تاريخ الإقليم بعد عام ١٩٩١ ، وتحديد بعض الملاحظات التي يمكن الاستفادة منها في الحياة السياسية .

المقدمة

^١ كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد..

من البديهيات ان لا نتصور وجود نظام سياسي من دون معارضة، تقوم بدور المراقب والمقيم لآدائه أو الساعية لاسقاطه والحلول محله، لذلك تعد المعارضة السياسية جزءاً مهماً و أساسياً من النظام السياسي، الا ان وجودها قد يضيق أو يتسع حسب طبيعة النظم السياسية القائمة، فالأنظمة الديمقراطية تعترف بوجود المعارضة السياسية، وتؤمن لها مجالاً لاشتغالها واداء مهامها بحرية تامة في الساحة السياسية، لذلك نرى كثيراً ما وصلت المعارضة الى السلطة عبر صناديق الاقتراع والتداول السلمي ، في حين نرى العكس من ذلك في النظم الدكتاتورية التي لا تسمح بوجود المعارضة، بل تعمل على اقضائها وتهميشها وربما تصفيتيها. كما ان المعارضة هي من الركائز الأساسية في النظم الديمقراطية وأن وجودها يعتمد على طبيعة النظام السياسي القائم، فالوصول إلى نظام ديمقراطي حقيقي يتطلب وجود معارضة تتعايش سلماً، وتعمل جنباً إلى جنب مع الحزب الحاكم، وتمثل واحده من الممارسات السياسية الأصيلة في البلدان الديمقراطية و مؤشراً على رقي نظامها السياسي وفعالية سلطتها التشريعية ودليلاً على التداول السلمي للسلطة ، وعلى ذلك تعد المعارضة البرلمانية ركناً أساسياً من أركان النظام الديمقراطي وضرورة لازمة لنجاح أي حكومة ، وقد يكون دورها أكبر من دور الحكومة كونها تقوم بالدور الرقابي الذي يضمن سير البرنامج الحكومي وفق الرؤية الحقيقية لوضع الوطن والمواطن . وفي البناء الديمقراطي لاقليم كردستان ، تعد المعارضة ضرورة مهمة لا غنى عنها لأننا بحاجة إلى نظام ديمقراطي قائم على أساس سليم ، يقر بوجود المعارضة التي تقوم أداء مؤسسات الاقليم خصوصاً السلطات الثلاث (التشريعية ، التنفيذية ، القضائية) فضلاً عن ممارسة الدور الرقابي لمواجهة الأخطاء وتصحيحها والأهم من ذلك طرح البدائل . ولحاجتنا الماسة لمثل هذا النوع من المعارضة ذات الهدف الايجابي، ولافتقارنا لمثل هذا النوع من الدراسات التي تتناول المعارضة في اقليم كردستان - العراق ، ارتأينا البحث فيه ، أملين أن يسهم هذا الجهد المتواضع في تأشير مكان الخلل والأسباب التي أدت إلى الاشكالية في عمل المعارضة.

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها، تسليط الضوء على موضوع ذي أهمية كبيره ومعاصره في الحياة السياسية لاقليم كردستان ، من خلال تتبع دور المعارضة في مرحلة مهمة من تاريخ الاقليم بعد عام ١٩٩١ ، وتحديد بعض الملاحظات التي يمكن الاستفادة منها في الحياة السياسية عن طريق تتبع خطوات ودوافع المعارضة السياسية في تجربة الاقليم الديمقراطية، فضلاً عن تشخيص الأسباب والمعوقات التي تحول دون تفعيل دورها .

كما تتناول هذه الدراسة دور المعارضة السياسية في الاقليم ، فغيابها يؤدي إلى تعطيل مبدأ أساس من مبادئ الديمقراطية ، إلا وهو مبدأ الرقابة الذي يقتضي المحاسبة والمسائلة ، وان وجود المعارضة يعزز ويرسخ التجربة الديمقراطية في الاقليم .

اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها ، إن المعارضة السياسية ضرورة لازمة في اي نظام سياسي ديمقراطي ، كونها تشكل قيمة ديمقراطية عليا ، تعمل على تقويم أداء الحكومة إذا ما أخفقت في إدارة شؤون الدولة والمجتمع ، و تشكل البديل الديمقراطي للحكومة الفعلية ، فبرقابتها ونقدها لعمل الحكومة تساهم في ضمان الشفافية والنزاهة والفاعلية في تسيير الشأن العام ، وتحول دون وقوع التجاوزات من قبل الحكومة .

وقد اعتمدت الدراسة على منهجين هما ، المنهج التحليلي النظامي ، فضلاً عن المنهج التاريخي لغرض متابعة سير المعارضة السياسية في اقليم كردستان وتحليل ادائها السياسي .

المطلب الاول: المعارضة المفهوم والوظائف

ان المعارضة السياسية مسألة ضرورية لازمة لاي نظام سياسي، فعبير التطور التاريخي للمجتمعات الانسانية كان التعارض بين وجهات النظر امراً طبيعياً، وبذلك يمكن القول: بان المجتمعات عرفت بشكل او بآخر ظاهرة (المعارضة) ، ألا أن طبيعة المعارضة كانت تختلف باختلاف الزمان والمكان، ويعود السبب في ذلك لارتباطها الوثيق بالحريات العامة، ولما كانت هذه الحريات نسبية ومتطورة، فإن ذلك قد انعكس على المعارضة ايضاً، فتغيرت افكارها وتطور مسارها¹، وبناءً على هذا سنحاول في هذا المطلب معرفة مفهوم المعارضة السياسية والاشكال والصور التي تتخذها وهم الوظائف التي تقوم بها.

اولاً: مفهوم المعارضة السياسية :

من اجل معرفة مفهوم المعارضة السياسية وتحديد بصوره واضحة وجليه ينبغي البحث في الاصل اللغوي لمصطلح المعارضة . ان الاستعمال اللغوي لمصطلح المعارضة ، كان بلا شك ركيزة للاستعمال الاصطلاحي ،وعليه سوف نتناول في هذا المبحث المعارضة في اللغة اولا : ثم معنى المفهوم في علم السياسة ثانيا: ومن ثم المعارضة السياسية وانواعها.

¹ (مورتن أ.كابلان، المعارضة والدولة في السلم والحرب، تعريب: سامي عادل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ت) ص ٩٥.

ان المدخل المناسب لمعرفة ماهية المعارضة السياسية هو : تحديد المقصود (بالمعارضة) لغَةً واصطلاحاً، فالاصل اللغوي للفظ (معارضة) من الفعل (عرض) ، بمعنى: نجد في التعريض ، وخلاف التصريح، وعوارض بمعنى (جبل) ^١ ، وعروض ، وهو (ميزان الشعر) لانه يظهر المتزن من المنكسر في القصيدة ، وعروض ، وهي (الناقفة) التي لم ترض ، كما تشتق لفظ (معارضة) من الاصل اللغوي للفعل (عارض) بمعنى: نجد فيه عارض الشيء ، اي قابله ، وفلان يعارضني ، اي يباريني او ينافسني ^٢ ، وتحمل المعارضة ايضاً معان عدة ، مثل : المجادلة او المنافسة او المدرسة او المحاورة ، واحياناً اخرى نعني بها : تضارب الآراء وتناقض الافكار واختلافها ^٣ ، وبناءً على ذلك نخلص الى ان الدلالة الاصلية لمعنى (معارضة) في اللغة العربية هي : (المقابلة) ، وفيها كذلك (المباراة) ، كما انها (مدارسة ومتابعة) وفيها يظهر ايضاً روح (الغلبة او التحدي) ، وأما في اللغة الانكليزية فكلمة (opposition) هي المعبرة عن كلمة (معارضة) في مجال السياسة بصفة خاصة، وهذه الكلمة هي اسم مصدر للفعل المتعدي (oppose) ، ومن معانيه : (يقابل او يقارن او يقاوم او يعارض) ، ومنه ايضاً اشتق لفظ (opposite) بمعنى : (الضد او النقيض او المواجهة) ، ومن ثم اكتسبت (opposition) معنى غريباً ، وقد نقل الينا ، أذ ربط بينهما وبين الديمقراطية الغربية ^٤.

اما اصطلاحاً فليس من السهولة بمكان ايجاد تعريف جامع شامل يحدد ماهية (المعارضة السياسية) بشكل واضح ودقيق ، والسبب في ذلك يعود الى اختلاف المفهوم من طرف لآخر تبعاً لآثاره السياسي او للمرجعية الايديولوجية التي يستمد منها منظومته المعرفية ، مما فسح المجال قبالة تعدد وتنوع تعاريف المعارضة ، وعلى الرغم من ذلك يمكن ان تعرف (المعارضة) بشكل بسيط على انها : شكل من اشكال النظم السياسية ، حيث تنقسم مظاهر الحكم بين طرفين : احدهما يكون بالسلطة ، ويطلق عليه (الحكومة) والآخر ، يكون خارجها ، ويطلق عليه (المعارضة) ، اي ان المعارضة تعبر عن القوى (المناهضة) غير المساندة للحكومة ، والتي تقف منها موقف الضد او الرفض ^٥ ، وهذا لا يعني : ان

^١ محمد بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١٥ ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت) ، ص ١٥ .

^٢ اشرف مصطفى توفيق ، المعارضة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٠ .

^٣ احمد عدنان كاظم ، العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٣ .

^٤ اشرف مصطفى توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠-٢١ .

^٥ امجد قاسم محمد ، المعارضة في ايران، دراسة في الاتجاهات المعارضة للنظام السياسي الايراني بعد عام ١٩٧٩ رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠١٢ ص ٥١ ، كذلك ينظر، اشرف مصطفى، ص ٢١

المعارضة هي رفض في الاساس ، من اجل الرفض ، وإنما هي : رفض ظريفي تتطلب عدم الموافقة على بعض الاهداف الثانوية ، وتمتلك ارادة استخدام وسائل مختلفة لتحقيق تلك الاهداف . ولكنها بالمقابل تمتزج بقبول اسس النظام السياسي والاجتماعي ، ومن ثم لوجود السلطة^١ . ولا تقتصر المعارضة على الجانب السياسي ، وإنما تتعداه الى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وقد تشمل مجالات الحياة كافة ، وهذا يتوقف على طبيعة الحكم والمعارضة في آن واحد^٢ . والحقيقة ان هذه المعاني لا تحدد لنا كل ابعاد المعارضة ووجودها ، فالمعارضة الحقيقية لا تقف ضد الحكومة فقط ، وإنما هي تمتلك الحل وقادرة عليه و تسعى للوصول الى الحكم ايضاً من خلاله وبناء على ذلك فان تغيير الحكومة يمكن ان يحدث بطرق سلمية^٣ . ومن ثم فهي يمكن ان تمتلك ديناميكية الامل والحركة في انها تستبادل الادوار مع الحكومة لانها بغير ذلك سيصبح نقدها للحكومة عبثيا ، وبرنامجهما خيالياً بمثابة تلويح او تهديد للحكومة فقط ، بل انها بغير تملكها لهذه الديناميكية ، والامل في تحقيق اهدافها بالوصول للحكم ، فإنه لا يمكن ان نقر ، بوجود معارضة على المستوى القانوني والسياسي^٤ ، وبناءاً على ذلك تعتمد قدرة وفاعلية المعارضة على توفر مجموعة من العناصر، وهي^٥ :

- ١- قوة ودرجة تلاحم المعارضة .
- ٢- البناء الدستوري والقانوني للنظام السياسي .
- ٣- البناء الثقافي ومعطياته العقلية في المجتمع .
- ٤- انماط الصراع او الاتفاق في العمل السياسي .

ومن جانب اخر يقصد (بالمعارضة) في الثقافة السياسية ايضاً: مجموعة من الحركات السياسية المنظمة او شبه المنظمة خارج السلطة ، تهدف الى طرح البديل او بدائل لسياسات النخبة الحاكمة^٦ ، ويلحظ على هذا التعريف : انه اغفل حق المعارضة من داخل الحكومة نفسها ، ووفقاً لذلك هناك من يرى : ان للمعارضة معنيين : احدهما ، عضوي ، والآخر ، مادي ، ويقصد (بالمعارضة) في معناها

^١ (اندريه هوريو، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج١، ط٢، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٧٧، ص٤٨.

^٢ شمran العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٠، ص٦٣.

^٣ ليونارد شابيرو، المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص٩.

^٤ امجد قاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص٥١، كذلك ينظر، اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

^٥ محمد سليم محمد غزوي، نظرات حول الديمقراطية، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان، ٢٠٠٠، ص٥٣.

^٦ خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقى، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٨٣.

العضوي او الشكلي: الهيئات او الاحزاب التي تراقب عمل الحكومة وتنتقدها ، والاستعداد للحلول محلها ، اما في معناها (المادي) فهي : النشاط المتمثل في مراقبة عمل الحكومة ، وليس من اللازم ان تتوافق المعارضة العضوية مع المادية دائماً في جميع الحالات ، اذ ليس هناك ما يمنع المعارضة العضوية في الموافقة على بعض سياسات الحكومة ، فلا تعارض بالحق او بالباطل كل تصرفات الحكومة لمجرد الرغبة في المخالفة ، وانما معارضة بنائه ، كما هو حال المعارضة في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ، ومن ناحية، اخرى ، فأن المعارضة او نشاطها ، يمكن ان يصدر من داخل الحكومة نفسها ، سواء أكانت حكومة ائتلافية ام حكومة حزب واحد^١ . ان بعض المفكرين والباحثين يحدد المعارضة السياسية على (الاحزاب السياسية) فقط ، ومن هؤلاء : روبرت دال ، حيث يرى ان : استخدام مفهوم (الاحزاب السياسية) هو : التنظيم المناسب للتعبير عن المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية ، الا ان البعض الاخر من المفكرين يرى : ان المعارضة السياسية لا تقتصر على الاحزاب السياسية ، وانما تتضمن جماعات لها تأثيرها في الاوضاع السياسية (جماعات الضغط، وجماعات المصالح... الخ) ، وهي بذلك تشمل كل الجماعات التي لها اهداف سياسية، والتي تمتلك في الاطار القانوني القائم القدرة على اعلان وجهات نظر ومواقف مغايرة لوجهات نظر ومواقف الحكومة، وعلى التعبير العملي عن افكارها عبر المحفل السياسي^٢ .

كما تقدم نستطيع ان نبين بعض خصائص المعارضة في النظام السياسي وهي^٣:

١- المعارضة ظاهرة سياسية نسبية تتحدد مدياتها وفق الاوضاع والحدود المسموح لها بممارسة نشاطها السياسي.

٢- تناوب الادوار بين الحكومة والمعارضة ، فكل طرف قد نراه تارة في السلطة ، واخرى خارجها.

٣- وضوح او غموض عمل المعارضة ، حسب حرية العمل المتاحة لها.

٤- تراجع عمل المعارضة بين القوة والضعف وفقاً لدرجة تماسكها وتنظيمها ، فكلما كانت المعارضة متماسكة ومنظمة ، أضحت قوية الاداء والسلوك ، وكلما اصبحت غير متماسكة وغير منتظمة انعكس ذلك سلباً على ادائها وسلوكها .

١) راغب الحلو ماجد، النظم السياسية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٢٧٠.

٢) ورفاء محمد رحيم ، دور المعارضة السياسية في النظام السياسي المصري (١٩٨١ - ٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير (غير منشوره) ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص ٩ - ١٠ .

٣) احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٢ .

و يمكننا ان نعرف (المعارضة السياسية) على انها : حق طبيعي للمواطنين، ونشاط مجتمعي تقوم به الافراد والاحزاب السياسية والحركات الاجتماعية والمنظمات الرسمية وغير الرسمية، كما قد تكون من داخل الحكومة نفسها، في قبالة النظام السياسي وفي مواجهته ، والتي تهدف الى تحقيق غايات متنوعة ومختلفة قد يكون الهدف منها : يكمن في اصلاح النظام او تغيير الحكومة، والحلول محلها او اسقاط النظام برمته وأقامة نظام سياسي جديد، وتختلف الوسائل لتحقيق تلك الغايات بحسب طبيعة النظام السياسي القائم من جهة، وقوة وقدرة المعارضة من جهة اخرى .

ثانياً: اشكال المعارضة :

يمكن تصنيف (المعارضة السياسية) من الناحية القانونية الى :-

اولاً: المعارضة الشرعية: ويقصد بها القوى التي تعترف النخبة الحاكمة بها، وتقر بوجودها قانونياً (دستورياً)، وتسمح لها بالمشاركة السياسية عن طريق مؤسسات النظام، وعن طريق الآليات والاجراءات التي يعتمدها القانون، اي بمعنى: انها القوى التي تقرر بشرعية النظام السياسي، وتوافق على ممارسة انشطتها السياسية عن طريق مؤسسات النظام وفقاً للقواعد والاجراءات التي يقرها الدستور .

ثانياً: المعارضة غير الشرعية: ويقصد بها القوى التي ترفض النخبة الحاكمة دخولها في اطار النظام السياسي، وتمنعها قانونياً ودستورياً من المشاركة السياسية^١.

لا يمكن تصور نظام سياسي في العالم يخلو من معارضة سياسية، فكل نظام سياسي موجود في داخله او خارجه معارضة سواء اكان قد قبل في وجودها ام لم يقبل ، وتتنوع صور هذه المعارضة بحسب طبيعة النظام السياسي القائم .اولاً، وبحسب نظرة ودرجة تعاطي ذلك النظام مع تلك المعارضة ثانياً، وبناءً على ذلك يمكننا تصنيف المعارضة الى اربعة اشكال هي:

اولاً- المعارضة القانونية (البرلمانية): هي في حقيقتها مراقبة لاعمال الحكومة وسياساتها الداخلية والخارجية، ومن ثم فمن الممكن ان تقوم بها احزاب المعارضة او احزاب الحكومة على السواء^٢، وغالباً ما يمارس هذا النمط من المعارضة في داخل اروقة البرلمان كونه المؤسسة القانونية الرئيسة التي تستطيع فيها قوى المعارضة تمثيل نفسها^٣، فالبرلمان يؤدي دور المراقب والمقيد والمعارض احياناً

١) حسين علوان حسين، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية (الانموذج الافريقي) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،

كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٤٩ .

٢) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص٤٨ .

٣) احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص١١١ .

لعمل الحكومة^١، اذ يمتلك مجموعة من الوسائل الرقابية الفعالة تجاة السلطة التنفيذية كالسؤال والاستجواب وسحب الثقة وغيرها .

ثانياً- المعارضة السياسية (المباشرة): ادى ظهور النظام الحزبي الى تطور فكرة (المعارضة) ، فقد كانت المعارضة ابتداءً من القرن التاسع عشر تنبع من داخل سلطات الحكومة، وذلك على اساس التوازن بين السلطات التي نادى بها الفكر السياسي^٢. وكما اوضحنا ، حيث يمتلك البرلمان وسائل رقابية تجاه السلطة التنفيذية وبالمقابل تمتلك الاخيرة ايضاً وسائل لردع البرلمان ، ومع ظهور الاحزاب وتطورها فقد اصبحت المعارضة تنبع من خارج الحكومة بهدف مشاركتها بالحكم او اسقاطها والحلول محلها ، وبناءً على ذلك (فالمعارضة السياسية) المباشرة تتحسد في الدور والسلوك الذي تقوم به القوى السياسية والاجتماعية المختلفة المعارضة لمن هو في السلطة تارة ، والمعارضة للنهج او التوجه السياسي واسلوب ممارسة الحكم تارة اخرى^٣، و يمكننا تحديد انماط اخرى للمعارضة السياسية المباشرة من حيث طبيعة السلوك والدور المناط بها، ومنها:

- ١- معارضة في طول النظام: حيث يجري ذلك في حالة اختيار الشعب نظاماً سياسياً عن وعي ومصلحة للحفاظ على ديمومته وبقائه على مستوى السلطة الحاكمة والحكومة،
- ٢- معارضة في عرض النظام: اي رفض النظام القائم كونها لم تشارك في اختياره، وذلك يعني ان وجود هذه المعارضة صممت ضد مصلحته وازادته .
- ٣- المعارضة الرسمية: وهي المعارضة التي يقبل بها نظام الحكم القائم بغية تحسين صورته من جانب، ولاستيعاب المعارضة الحقيقية واحتوائها من جانب آخر، من اجل تقوية نفوذ السلطة الحاكمة.
- ٤- المعارضة الاصلاحية: وهي المعارضة التي ترفض بعض التشريعات والتجاوزات التي يقوم بها النظام الحاكم او يسمح بها او يتغاضى عنها، فتطالب المعارضة باجراء اصلاحات للأخطاء الموجودة ثم تقوم تلك التجاوزات من دون التعرض للنظام القائم بالرفض او التغيير عن طريق طرح البديل،

(١) عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والاصلاح السياسي دراسة مقارنة بين دول الجنوب والشمال، ١٩٩٩-٢٠٠٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠١، ص ٢٠٣.

(٢) ورفاء محمد رحيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٣) عصام سليمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧.

مادام أنّها لا ترمي في تحركاتها استبدال الحكم، وأنما اصلاحه فقط^١، وعليه يمكننا الحديث هنا عن نوعين من المعارضة السياسية المباشرة، من حيث طبيعة النظام الحزبي وهما:-

أ- المعارضة الداخلية: ويقصد بها: كتلة الاقلية الموجودة في داخل الحزب الحاكم، والتي تكون موجودة في الدول التي تاخذ بنظام الحزب الواحد، وتتميز المعارضة الداخلية بانها قليلة التأثير في الحكومة لانها لا تظهر عادة على صعيد المجالس النيابية، وأنما تظهر في الغالب في اجتماعات تنظيمات الحزب فقط، كما أنّها لا تحاول ابعاد الحزب الحاكم، عن السلطة وأنما تعمل على ترسيخ حكم الحزب عن طريق حث جناح الاغلبية على الالتزام بمبادئ الحزب وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً.

ب- المعارضة الخارجية: ويقصد بها: المعارضة التي تتكون خارج الحزب الحاكم، وتشمل: الاحزاب السياسية والمنظمات السياسية^٢، ويقسم هذا النوع من المعارضة الى قسمين:

اولاً: المعارضة في نظام الحزبين: اذ يقصد (بنظام الحزبين): وجود حزبين رئيسيين متقاربين في التأثير و الاهمية، ويكرس تنافسهما في حصول حزب واحد على السلطة، ووجود الآخر في المعارضة^٣، فالصراع السياسي ينحصر بين هذين الحزبين، ويفترض أنّهما يتبادلان مكانيهما لذلك يتميز حزب المعارضة (الاقلية): بانه لا يلجأ الى استخدام الاساليب المتطرفة مع الحكومة، لانه قد يصبح في يوم من الايام في الحكم، فيصبح هذا سلاحاً ذا حدين سرعان ما يرتد الى نحرة^٤، ومن الملاحظ هنا: ان نظام الحزبين لا يساعد فقط على ظهور المعارضة الخارجية وانما يعمل كذلك على تنسيقها وتنظيمها بحيث يجعل منها اداة فعالة وجهاز منظم تنظيم دقيقاً^٥، ابرز امثلة لهذا النظام هو الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا .

ثانياً: المعارضة في نظام التعددية الحزبية: في هذا النظام تتنافس احزاب عدة للوصول الى الحكم بحيث لا يستطيع حزب لوحده ان يتولى السلطة بدون مشاركة احزاب اخرى يتفق معها في ادارة شؤون

١) شميران العجلي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١-٨٣.

٢) شميران حمادي، النظم السياسية، ط٤، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ٩٤.

٣) موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد وعبد الحسين سعد، ط٣، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٥، ص ٤٣٢.

٤) شميران حمادي، مصدر السابق، ص ٩٤.

٥) حسان شفيق العاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

٦) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

٧) شميران حمادي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

السلطة^١، وهنا يصعب القول: بوجود تنظيم متناسق للمعارضة مع تعدد الاحزاب وكثرتها، واختلاف قوتها وحجمها، كما ان طريقة المعارضة تتميز بالتطرف حيث لا تتوانى الاحزاب المتعددة في استخدام الوسائل المتاحة للهجوم على الحزب الحاكم كافة، ونقد سياستها، إذ ان الاحزاب الصغيرة لا تفكر في غد قريب تتولى فيه الحكم، بل الاكثر من ذلك: ان هذه الاحزاب تعيش صراعاً حتى في خارج الحكم للفوز بالحكم^٢ ومن ابرز الامثلة على ذلك: النظام السياسي الايطالي.

ثالثاً- المعارضة السياسية الشعبية (غير المباشرة): ويقصد بها ذلك الشكل من المعارضة الذي يبدي فيه معارضته لسياسات وتوجهات نظام الحكم القائم عن طريق صيرورة ذاتية ذات تأثير فعال وغير مباشر من دون ان يكون هدفها الوصول الى السلطة او المسك بزمام الامور، وانما: عدم الخلق الاذى بها جراء سياسات وتوجهات هذا الحكم لتأخذ اشكال معينة نابعة من دور الرأي العام والجماعات والمصالح: كقوة ضاغطة ومعارضة في الوقت نفسه للسلطة الحاكمة^٣.

رابعاً- المعارضة العنفية (المسلحة) : في هذا النمط من المعارضة يتم اللجوء الى استخدام القوة بالاعتماد على ادوات العنف المختلفة للضغط على الحكومات من اجل الاهداف السياسية لاسيما عندما ترى المعارضة نفسها غير قادرة على تحقيق غاياتها عبر الوسائل السلمية ، وياً كانت اطراف المعارضة (فرد، جماعة... الخ) ، فأنها تلجأ الى هذا النمط بغية فرض ارادتها على السلطة الحاكمة مع تسويغ استخدام هذا الاسلوب في حالة استنفاد الوسائل المتبعة في عملها السياسي وفي الوقت نفسه نرى اجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية تقوم بالعمل ذاته في مواجهة المعارضة بالقوة والعنف لكبح جماحها، ولا تتوانى السلطة في تسويغ رد فعلها بشكل قانوني عن طريق اظهار عملها على انه يستند الى القوانين الموضوعية اي بمعنى: اننا سنكون قبالة علاقة تبادلية للعنف طرفيها الحكومة والمعارضة ، اذ ان كل جهة تعتقد ان من حقها الرد على الطرف المقابل بذات الاسلوب والطريقة ذاتها ، ومن دون شك ان لجوء المعارضة الى خيار العنف في العمل السياسي قد يأتي تحت وطأة اليأس والاحباط وانسداد المنافذ قبالتها الى جانب محدودية الفرص المتاحة لها في ممارسة دورها المعارض، لاسيما عندما يكون اطار العمل السياسي مستأثراً به من قبل نخب السلطة الحاكمة إن المؤشر الأكثر خطورة في النظم الديمقراطية هو عدم تفعيل المعارضة أو غيابها في المجلس النيابي ، فالموالاتة والمعارضة .. الأغلبية السياسية وأقليتها

١) حسان شفيق العاني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤.

٢) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

٣) احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

ضرورتان لعمل أي نظام سياسي . فالديمقراطية الحقيقية هي حراك اجتماعي وسياسي وثقافي من أما روبرت دال فيضع أربعة معايير لتصنيف المعارضة السياسية وهي^(١) :

١- تركيز المعارضة Concentration :

المعارضة ذات درجات مختلفة من التماسك التنظيمي "Organizational Cohesion" أي قد تتركز في تنظيم واحد أو تتفرق إلى مجموعة من التنظيمات التي تعمل كل منها بصورة مستقلة عن الأخرى في تنظيم واحد ، ومن ثم يفضل استعمال مفهوم "الأحزاب السياسية" ، لأن الحزب السياسي هو الشكل الفعال للتعبير عن المعارضة ، وأن المدى الذي تصل إليه المعارضة في التركيز يعتمد على النظام الحزبي^(٢) .

٢- تنافسية المعارضة Competitiveness :

تعتمد درجة تنافسية المعارضة على مدى تركيزها ، في هذه الحالة لا ترجع درجة المنافسة بين المعارضة إلى التوجهات السياسية لمختلف الفاعلين السياسيين وإنما ترتبط بحسابات الربح والخسارة الخاصة بالمنافسين السياسيين على مستوى الانتخابات والبرلمان .

٣- أهداف المعارضة Goals

يشير دال إلى أن لكل الفاعلين السياسيين أهداف طويلة المدى ، وأخرى قصيرة المدى ، ولكن غالباً ما تتحكم الأهداف القصيرة المدى في اختياراتهم الخاصة بتحديد الإستراتيجية على حساب الأهداف الطويلة المدى .

٤- الإستراتيجيات Strategies

يتوقف تحديد الإستراتيجية المناسبة في النهاية الأمر على طبيعة النظام السياسي ومستوى الثقافة السياسية التي يتبناها إزاء المجتمع ، ومن ثم فإن الإستراتيجية نفسها قد تكون ملائمة لنمط معين من النظم السياسية وغير ملائمة لنمط آخر .

(١) روبرت دال ، نقلاً عن ، هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهد السادات ومبارك ، مركز المحروسة للنشر والتوزيع والمعلومات ، القاهرة ، ١٩٩٥ ص ٣١ - ٣٣ .

(٢) تعددت المعايير التي عرفها الفكر السياسي للفرقة بين النظم الحزبية ولكن تظل أهم تلك المعايير مرتبطة بـ "عدد الأحزاب ، والتي تنقسم بمقتضاها إلى نظم "تعدد حزبي" و "ثنائية حزبية" أو "حزب واحد" ، وهناك عدد كبير من الباحثين يعتمد التفرقة بين النظم الحزبية على أساس النظم الحزبية التنافسية والنظم الحزبية اللاتنافسية . لذلك تختلف طبيعة المعارضة السياسية من نظام سياسي إلى آخر ، بحسب النظام الحزبي .

وللمزيد من التفاصيل ينظر : أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ١٢٨ وما تلاها .

وبهذا الشكل فإن المعارضة السياسية لديها "إستراتيجيات" عدة تتبناها لتحقيق أهدافها بعضها يستعمل أسلوب العنف والبعض الآخر يستعمل الأسلوب السلمي لتحقيق الأهداف^(*)، ومما يجدر الإشارة إليه، انه من المهم تشخيص فعل المعارضة وآثارها وليس صورها، ومن ثم تعدد الصور غير مهم إذا لم يكن لها دور إيجابي، ثم أن المعارضة يجب أن تمتلك ديناميكية الحركة وأمل الحركة في أنها ستبديل الأدوار مع الحكومة، لأنه بغير ذلك سيصبح نقدها للحكومة عنيفا ويصبح برنامجها خالياً من الاصلاحات السياسية، وبمناخ تلويح أو تهديد للحكومة فقط، ورغم ذلك وتحت كل الظروف يجب أن تكون المعارضة منظمة، فالتنظيم هو الذي يجعلها حامية للحريات من التسلط، دون أن يترك لها العنان لتشيع الفوضى والاضطراب في البلاد^(١). ان فصح المجال أمام مختلف القوى الاجتماعية والسياسية للتعبير عن نفسها، حتى وأن كانت معارضة، من شأنه أن يحقق ترتيباً سياسياً عقلانياً تتوافق عليه القوى السياسية الفاعلة من أجل إدارة أوجه الصراع سلمياً، وقد بينت التجربة الديمقراطية الليبرالية، أهمية ومعنى وجود المعارضة، وقد تكون المعارضة صاحبة سلطة أيضاً، وإن كانت ممارستها لهذه السلطة متوقفة على شروط وظروف خاصة مما يمنع احتكار السلطة وتمركزها ولا يكتمل دور التعددية إلا من خلال تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة^(٢)، من اجل تحقيق المصلحة الوطنية.

ثالثاً: وظائف المعارضة السياسية :

هنالك مهام ووظائف للمعارضة يمكن حصرها بالآتي:

- ١٠ تكوين وتوجيه الرأي العام: بمعنى القيام بتوعية المواطنين واعطائهم من المعلومات ما يمكنهم من الحكم بطريقة موضوعية مجردة، بمعنى: ان تلعب المعارضة دور المرئي، وتنتقل من (التوجيه) الى (التوعية) بحيث تبدو وكأنها منظمة تعليمية تقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية

^(*) تلجأ المعارضة إلى استعمال أسلوب العنف في الاستيلاء على السلطة، إذا كانت هذه المعارضة ثورية تسعى على تحطيم النظام وتغيير ملامحه الأساسية، فهي تعارض وجود ذلك النظام جملة وتفصيلاً، في حين هناك إستراتيجية اكساب أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات والحصول على الأغلبية البرلمانية، وقد تستعمل المعارضة إستراتيجية الدخول في ائتلافات حكومية حتى تحصل على أقصى ما تستطيع من مقاعد البرلمان أو التأييد الشعبي ليس كافياً لتحقيق أغراضها، فهي تلجأ إلى السعي لدى جماعات الضغط أو المصالح والمساومات الداخلية في الأحزاب أو المناورات في البرلمان من اجل الحصول على أحكام قضائية لمصلحتها. لمزيد من التفاصيل انظر: هالة مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤ - ٣٥.

(١) أشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

(٢) مؤيد جبير الفلوجي، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٣.

والاجتماعية وغيرها بشكل بسيط، ومن ثم يستطيع الفرد ان يكون صياغة اساسية لآماله الفردية، ومن هنا تتبين وظيفة (المعارضة) الاساسية والتي تكمن بأثارة القضية، وتوجيه النقد للحكومة، بسبب تقصيرها وتقايسها عن القيام بواجباتها. كما يجب الضغط عليها عبر أثارة الرأي العام بغية تصحيح مسار عملها او اسقاطها^١.

٢٠ تنظيم الاحزاب: ان الهدف الاساس للمعارضة هو السعي للوصول الى السلطة ، او القدرة على التأثير في قراراتها، وهذا لا يتأتى الا عن طريق الاحزاب، لأن تنظيم الاحزاب يمكن للمعارضة توجيه النقد الى الحكومة بشرط ان لا يكون نقداً مجرداً، بل مقروناً بالحلول البديلة بحيث يمكن ترجمته لقرارات نافذة اذا سنحت لها الفرصة لتولي الحكم^٢.

٣٠ تعد احدى الضمانات القانونية للحريات العامة: ان من أهم الضمانات القانونية للحريات العامة هو، الفصل بين السلطات، ومبدأ الشرعية و سيادة القانون والرقابة القضائية ، و ان تكون المعارضة احدى هذه الضمانات القانونية – فلا شك ان تمكين المواطن من الاختيار بين مذاهب وسياسات مختلفة يعد احد ممارسات الحريات العامة – فضلاً عن ما تقوم به المعارضة المنظمة (الاحزاب) من تنظيم وترتيب الافكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة، والتي بغير هذه الثقافة السياسية لا تستطيع ان تحمي الحريات العامة، كما ان وجود المعارضة في البرلمان هي ضمانات لحماية الحريات من الانتهاكات او الاعتداء عليها ولو بشكل غير مباشر، عن طريق التوسع في حالات الضرورة او قوانين الطوارئ^٣.

٤٠ الوظيفة الرقابية: تظهر هذه الوظيفة بشكل واضح في النظام البرلماني، اذ تكون الحكومة مسئولة عن اعمالها تجاه المجلس النيابي، فالمعارضة تمتلك اكثر من وسيلة للمشاركة في مناقشة القوانين في الجلسات البرلمانية، منها: المشاركة المباشرة في النقاش، واقتراح التعديلات. كما وتسهم المعارضة في

١) بان علي كاظم، المعارضة البرلمانية في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ م: الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠١٣، ص ١٨، كذلك ينظر، احمد عدنان كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

٢) عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة، ط ٢، دار النضال للطباعة، بيروت، ١٩٨٩، ص ٢٦.

٣) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

٤) احمد عدنان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

تحديد اجندة العمل السياسي التشريعي، فضلاً عن مشاركتها في الوظيفة الرقابية للبرلمان عن طريق الاستجواب والاسئلة المكتوبة والشفوية والتحقيقات^١.

٥٥ وظيفة التقنين: بدون المعارضة في اي شكل من الاشكال، وبخاصة في صورة الاحزاب لا يتصور ان يتلمس الفرد متنفسا يعبر فيه عن رغباته، وان تصل هذه الرغبات الى مسامع السلطة الحاكمة، ولا يتصور ان يكون بمقدور المواطن التأثير في المسائل المتعلقة بالحياة العامة، فالفرد منعزلاً عن اقرانه من اعضاء الجماعة لا تأثير له^٢، ومن ثم يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة^٣، ومن هنا يتضح لنا الدور الاساسي للاحزاب في ضمان الحقوق والحريات العامة، فهي تمثل حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة، اذ تنقل مطالب المواطنين للحكومة، وفي الوقت نفسه تراقب اعمال الحكومة، ومن المسلم به: ان الاحزاب تتولى تحويل الفكر الاجتماعي، وترجمته الى سلوك سياسي ملموس حينما تجعل منه برامج منظمة تطالب الحكومة بتنفيذها^٤.

٥٦ التنشئة السياسية واعداد الكوادر: ان العمل السياسي عمل لا يتأتى بالفطرة وحدها، فهو عمل يحتاج الى الخبرة والتدريب، فافضل الحكام الذين حققوا نجاحات كبيرة، هم اولئك الذين تدرّبوا في صفوف الاحزاب السياسية. ولكنهم بعد ان صاروا حكاماً تحرّروا من الرؤية الحزبية، ونظروا للمجتمع كله بنظرة اكثر شمولية^٥. ويلاحظ هنا: ان الدور الذي تلعبه الاحزاب السياسية في تنشئة واعداد الكوادر السياسية، وعلى المستويات كافة من القاعدة الى القيادة يختلف بحسب كل مجتمع، فيما يلاحظ: ان دور الاحزاب في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في تنشئة سياسية قائمة على تقوية العوامل الثقافية الموجودة، وذلك للمحافظة عليها، بينما تقوم الاحزاب في مجتمعات اخرى باتخاذ سياسة تنشئة تقوم على تبديل الاسس الثقافية للمجتمع، وذلك بخلق نمط

١) ورفاء محمد رحيم، مصدر سبق ذكره، ص ١٧، كذلك ينظر بان علي كاظم، مصدر سبق ذكره، ص ١٩

٢) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

٣) محمود خيرى عيسى، النظم السياسية المقارنة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٥٥.

٤) خليل زامل الجليحاي، الديمقراطية مالها وما عليها؟ دراسة تعني بالمنعطفات التي مرت بها الديمقراطية على مر التاريخ، دار الرسول الاكرم، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٠٦.

٥) اشرف مصطفى توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

آخر للحياة. كما هو الحال بالنسبة للحزب الاشتراكية في أوروبا او بالنسبة للحزب الثورية في البلدان النامية^١

المطلب الثاني: المعارضة السياسية في اقليم كردستان - العراق

لم تكن المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق وليدة مرحلة تأسيس الاقليم وانما تعود جذورها الى بداية تبلور الوعي القومي للشعب الكردي والمتمثلة بثورة الامير بدرخان زعيم امارة بوتان ١٨٢١-١٨٤٧ ضد السلطة العثمانية والتي طالب فيها الاكرد بالاصلاح ضمن اطار اللامركزية الادارية ، وايضا شهدت الساحة الكردستانية ثورة (اسماعيل اغا سامكو) سنة ١٨٩٢ وثورة (محمود الحفيد) وثورة (القاضي محمد) التي ادت الى تشكيل جمهورية مهاباد في كردستان ايران عام ١٩٤٦ ومع بداية تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١م وحتى عام ١٩٣٣ كانت المعارضة تمتاز بالعبودية وانعدام التنظيم وكانت مطالبها ذات نمط اصلاحي مقصور على تحقيق الاستقلال من الاستعمار البريطاني^٢ . وفي المدة الممتدة بين عامي ١٩٣٣-١٩٥٤ رغم السماح بالعمل الحزبي العلني إلا أنها شهدت حرمان الشعب من اختيار مثليه بحرية هذا الامر الذي فجر حالة الصراع بين السلطة والشعب ولم يكن الشعب الكردي كونه احد مكونات الشعب العراقي بعيدا عن تلك الاحداث والتي عبر عنها في ثورة بارزان عام ١٩٤٣-١٩٤٥ التي اخذت الطابع المسلح وثورة ايلول ١٩٦١-١٩٧٥^٣.

ان الحكومات العراقية المتعاقبة على حكم العراق سعت دائما الى استخدام اساليب القمع والاعتقالات والتصفية العرقية ضد ابناء الشعب الكردي طيلة المراحل السابقة^٤، هذا الواقع ادى الى نشوب انتفاضة ضد النظام العراقي السابق عام ١٩٩١، شملت مناطق جنوب وشمال العراق حيث هيء العامل الدولي لواقع انتصار ارادة الشعب الكردي بعد ان كان انتصاره ضريا من الخيال لانه كان يقاوم نظاما مقتدرا ماديا وعسكريا ، الا ان ارادة الامم غالبا ما كانت تنتصرت في نهاية الامر^٥ . وبعد استقرار الاوضاع في الاقليم ، نتج عنه أول ممارسة ديمقراطية في انتخابات ١٩٩٢/٥/١٩ تنافست فيها ثمانية

١) حسان شفيق العاني، الانظمة السياسية المقارنة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٨٠، ص ٦١.

٢) عادل غفوري خليل، احزاب المعارضة العلنية في العراق (١٩٤٦-١٩٥٤)، المكتبة العالمية، مطبعة افيسس الانتصار، بغداد ١٩٧٢، ص ١١-١٢.

٣) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية (ثورة ايلول ١٩٦١-١٩٧٥)، ج ٣، اربيل، ٢٠٠٢، ص ٧.

٤) حكمت محمد كريم، ثورة كردستان ومتغيرات العصر، ترجمة انور مندلاوي، مطبعة ناراس، ط ٣، اربيل، ٢٠٠٨، ص ٣٤٧. كذلك ينظر، ممتاز حيدري، مؤتمر الذكرى المئوية لميلاد البارزاني الخالد ، ج ٣، مطبعة وزارة التربية، ط ١، اربيل، ٢٠٠٣، ص ٢٨٥.

٥) المصدر نفسه ، ص ٣٨

قوائم كردية واربعة قوائم اشورية ، لانتخاب المجلس الوطني وتمت الانتخابات في جو مشحون سياسيا وايدولوجيا فشاها الكثير من الخلل^١، وعمليات التزوير^٢ ولم تكن المنافسة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني(البارتي) وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني ، فحسب وانما كانت هناك احزاب اخرى - غير عراقية- صوت اعضاؤها لصالح الحزبين الحاكمين ، مثل الاحزاب الكردية الايرانية وحزب العمال الكردستاني التركي (PKK)^٣ ولكن على الرغم من ذلك فقدعدت هذه الانتخابات من الانتخابات الاكثر ديمقراطية في بلدان الشرق الاوسط انذاك^٤ ونتيجة لهذه الانتخابات والتوافقات- التي تمت بين الأتحاد الوطني الكردستاني و الديمقراطي الكردستاني حيث تم تقاسم مقاعد المجلس الوطني ، مناصفة بينهما ليحصل كل منهما على خمسين مقعداً باستثناء مقاعد الاثوريين الخمسة في حين لم تحصل القوائم الكردية الاخرى على اي مقعد لعدم تجاوزها ٧% من اصوات الناخبين^٥ التي حددت في قانون انتخابات الاقليم . وفي اعقاب هذه الانتخابات تشكلت اول حكومة في الاقليم برئاسة فؤاد معصوم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني*، كانت هذه الحكومة ائتلافية حيث تقاسم الحزبان الوزارات مناصفة مع اعطاء عددمن الوزارات للحزبان الفائزين الاخرى^٦ ونتيجة لذلك لم نشهد دور للمعارضة داخل المجلس الوطني ، على الرغم من وجود اصوات -داخل قيادة الاتحاد - تنادي بالانسحاب من الحكومة وتشكيل معارضة برلمانية لكن لم يسمع صوتها ، اما خارج المجلس فقد رفضت الحركة الاسلامية

١) نوشروان مصطفى ،خلافات البارتي والاتحاد(بالغة الكردية)،(هانكو-فيلاني، د.ن،١٩٩٥)،ص١٧-٢٣ ، كذلك ينظر،اراس عبدالرحمن مصطفى ،انتفاضة اذار ١٩٩١ في جنوب كردستان(بالغة الكردية)، السليمانية،مؤسسة حمدي للنشر،٢٠٠٩،ص٥١٤

٢) نوشروان مصطفى، نتائج الانتخابات العامة في كردستان (بالغة الكردية)،على موقع <http://sbei.com/userfiles/pdfpart4.pdf>

٣) نوشيروان مصطفى ، مقابله شخصيه ، د. رشيد عماره الزبيده . مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢ .

٤)ستانفيلد ، كردستان العراق التطورات السياسية ونمو الديمقراطية (بالغة الكردية) ، ترجمة:ياسين سردشتي ،السليمانية ، مطبعة سيما ، ٢٠١٠ ، ص٢٩٨ .

٥) المجلس الوطني لكردستان العراق،مجموعة القوانين والقرارات الصادرة عن المجلس الوطني لكردستان العراق،المجلد الثاني ط ١٩٩٧ .

* استقالت هذه الحكومة عام ١٩٩٣ ، وشكلت حكومة بدلا عنها برئاسة كوسرت رسول علي

٦) نوشروان مصطفى ، الحزب والحكم تجربة اقليم كردستان ، (بالغة الكردية) ، على الموقع

<http://sbei.com/ku/articleparts.aspx?partd=25&articeleld=48&authorld=36>

دراسة
العدد السابع والخمسون

في كردستان العراق المشاركة في الحكومة^١ ، على الرغم من حصول قائمتها على المرتبة الثالثة في انتخابات ١٩٩٢/٥/١٩ .

(جدول رقم (١) يوضح نتائج الانتخابات الرسمية في اقليم كردستان العراق لعام ١٩٩٢ والاصوات التي حصلت عليها القوائم الحزبية)

النسبة المئوية	مجموع الاصوات	عدد الاصوات المحافظات			الحزب	ت
		دهوك	السليمانية	اربيل		
٤٥.١%	٤١٣٢٧٥	١٦٨٦٨٣	٩٢٤٤٩	١٥٢١٤٣	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	١
٢.٦%	٢٢٨٠٤	١٩٨٣	١١٩٧٨	٨٨٤٣	الحزب الاشتراكي الكوردستاني	٢
١٠.٠%	٩٢٧٠	٦٠٥١	١١١٨	٢١٠١	حزب الشعب الديمقراطي الكوردستاني	٣
٢.٢%	١٨٢٨٦	١٥٤٦	٥٦٩٣	١١٠٤٧	الحزب الشيوعي الكوردستاني	٤
٥.١%	٤٤٣٠٠	٣٨٧٤	٢٩٣٣٤	١١٠٩٢	الحركة الاسلامية	٥
صفر	٤٤٦	٤٩	٢١٣	١٨٤	الديمقراطيين المستقلين	٦
٤٣.٦%	٣٧٠٧٠٤	١٥١٨٤	٢٠٧١٦٨	١٤٨٣٥٢	الاتحاد الوطني الكوردستاني	٧
٠.٤%	٤٢١٨	٩٨٢	١٢١١	٢٠٢٥	الاصوات غير الصحيحة	٨
	٨٨٣٣٠٣	١٩٨٣٥٢	٣٤٩١٦٤	٣٣٥٧٨٧	مجموع الناخبين	

الجدول من اعداد الباحث بناءا على نتائج الانتخابات في الاقليم عام ١٩٩٢ المتوفرة على موقع اقليم كردستان -

<http://www.refom-kurd.com/polities1.asp?processid=2> العراق

جدول رقم (٢) يوضح الاصوات التي فاز بها المرشحين لمنصب رئيس الإقليم في الانتخابات عام ١٩٩٢

النسبة %	عدد الأصوات	المرشحين
٤٧.٥٠	٤٦٦٨٧٩	مسعود البارزاني
٤٤.٩٠	٤٤١٠٥٧	جلال الطالباني
٧.٦	٧٤٧١٣	المنافسين الاخرين
	٩٨٢٦٤٩	مجموع الناخبين

الجدول من اعداد الباحث بناءا على نتائج الانتخابات في الاقليم عام ١٩٩٢ المتوفرة على موقع اقليم كردستان -العراق

<http://www.refom-kurd.com/polities1.asp?processid=2>

وبذلك اصبحت تمارس المعارضة من خارج المجلس الوطني ونظرا لكون هذه الحركة مسلحة وذات توجهات قتالية فقد تصادمت مع الحزبين الحاكمين وخاصة مع الاتحاد الوطني ولمرات عديدة من عام ١٩٩٣ الى ١٩٩٩ ويرى البعض ان معارضة الحركة الاسلامية لم تكن سياسية ضد نظام حكم ،

(١) قناة الجزيرة ، الحركة الاسلامية في كردستان العراق ، على الموقع

<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/8diciba-5216-40d4-bcd8-01b2e0bc7ca4.htm>

بقدر ما كانت معارضة عقائدية رافضة لأي شكل من أشكال النظام السياسي خارج منظورها الإسلامي ، وهذا ما أكده نوشيروان مصطفى بقوله (الحركة الإسلامية في تلك الحقبة لاتعد معارضة سياسية ، لأنهم كانوا متشددين لايشتركون في حكومة غير اسلامية ، وهم غير راضين عن تشكيل النظام السياسي بشكل علماني ، وليس لهم أي توجه سياسي واحتكموا الى السلاح بدعم من ايران)^١، وكان من المقرر - بحسب قانون انتخاب المجلس الوطني - اجراء انتخاب اعضاء المجلس في عام ١٩٩٥ حسب ما نصت عليه المادة ٥١ من القانون علما ان مدة دورة المجلس هي ثلاث سنوات ، ولكن اندلاع المعارك بين البارتّي والاتحاد استحال اجراء الانتخابات في موعدها المقرر ولذلك تم تمديد دورة المجلس الى عام ٢٠٠٥ ، ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان هذه المرحلة من عام ١٩٩٥ ولغاية عام ٢٠٠٥ لم تشهد أي نوع من انواع المعارضة السياسية السلمية وانما كانت معارضة (عنفية) مسلحة مثلتها الحركة الاسلامية لكردستان العراق -وهي لاتندرج ضمن الفهم الحديث للمعارضة السياسية التي تنبذ العنف- وبين الحزبين الرئيسيين من جهة اخرى.

وبتاريخ ٢/٢٠٠٥/١٩٩٦ نشبت معارك بين البارتّي والاتحاد الوطني، سيطرت على اثرها قوات البارتّي في ٣١/٢٠٠٥/١٩٩٦ - على اربيل عاصمة اقليم كردستان ، بمساعدة جيش النظام العراقي السابق^٢ ، استمر الى كانون الثاني عام ٢٠٠٥ ، وفي اعقاب ذلك ، بدأت بتفعيل المجلس الوطني الذي اوقفت عمله المعارك الداخلية ، كما شكلت حكومة برئاسة روز نوري شاويس بمشاركة احزاب اخرى ، مثل الحركة الاسلامية في كردستان العراق والاتحاد الاسلامي الكردستاني والحزب الشيوعي ، دون مشاركة الاتحاد ، ونتيجة لذلك لم تتبق قوى كردية خارج السلطة ، وذلك عندما قام الاتحاد الوطني بتشكيل حكومة في المناطق الخاضعة له ، برئاسة كوسرت رسول وبمشاركة الاحزاب المتحالفة معه ، مثل حزب الكادحين والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وبذلك اصبحت كل الاحزاب الكردية مشتركة في السلطة ولم يبق للمعارضة في الاقليم أي دور يذكر،وعندما تشكلت في الاقليم منطقتان للسلطة وما ترتب عليه من انقسام سياسي واداري الاولى بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني ومقرها اربيل والثانية بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني ومقرها السليمانية ، هذا الانقسام الذي انتهى بتدخل امريكي ونتج عنه اعادة توحيد

١ (نوشيروان مصطفى ،مقابلة شخصية ، السليمانية ٥/٨/٢٠١٠)

٢ (الانتخابات في كردستان ، على الموقع <http://www.reformkurd.com/politiesl.asp?processld=٢>)

٣ (رشيدعمارة الزبيدي ويوسف محمد صادق،المعارضة السياسية في اقليم كردستان -العراق (النشأة والمستقبل)المركزالعربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،٢٠١٢، ص٦. كذلك ينظر باللغة الكردية، مجلة ليفين، العدد١٧٤،١٧٤/١٧٤، ص٣١، ص٣٥.

الاقليم عبر (اتفاقية واشنطن للسلام) التي وقعت بين مسعود البارزاني وجلال الطالباني عام ١٩٩٨ بحضور وزيرة الخارجية الامريكية انذاك (مادلين اولبرايت)^١.
وبعد تغيير النظام الذي حدث في العراق بتاريخ ٩/٤/٢٠٠٣ وبعد المعارك الداخلية في الاقليم تم تنظيم اول انتخابات برلمانية عراقية شملت الاقليم ايضاً بتاريخ ٣١/١/٢٠٠٥

(جدول رقم (٣) نتائج انتخابات الجمعية الوطنية العراقية ٢٠٠٥)

رقم القائمة	اسم القائمة	عدد الأصوات	عدد المقاعد
١١١	منظمة العمل الإسلامي في العراق	٤٣٢٠٥	٢
١٣٠	قائمة الكردستاني التحالف	٢١٧٥٥٥١	٧٥
١٦٩	الائتلاف العراقي الموحد	٤٠٧٥٢٩٥	١٤٠
١٧٥	جبهة تركمان العراق	٩٣٤٨٠	٣
٢٠٤	قائمة الرافدين الوطنية	٣٦٢٥٥	١
٢٥٥	عراقيون	١٥٠٦٨٠	٥
٢٥٨	التحالف الوطني الديمقراطي	٣٦٧٩٥	١
٢٨٣	الجماعة الإسلامية الكردستانية	٦٠٥٩٢	٢
٢٨٥	القائمة العراقية	١١٦٨٩٤٣	٤٠
٣١١	كتلة المصالحة والتحرير	٣٠٦٩٦	١
٣٢٤	اتحاد الشعب	٦٩٩٢٠	٢
٣٥٢	الكوادر والنخب الوطنية المستقلة	٦٩٩٣٨	٣

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ارقام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. www.lhec.iq

وكانت نتائج انتخابات المجلس الوطني الكردستاني في الدورة الثانية ٢٠٠٥ كالآتي^٢

(جدول رقم (٤))

رقم القائمة	اسم القائمة	عدد المقاعد
١٦٢	القائمة الوطنية الديمقراطية الكردستانية	١٠٤
١٧٣	حزب زه حمه تكيشاني كوردستان	١
٢٨٣	الجماعة الاسلامية الكردستانية	٦

(١) دهام محمد العزاوي، الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفدرالية الكردية، مركز الجزيرة، للدراسات، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٢٩.

(٢) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مصدر سبق ذكره. وايضا ينظر مارينا سيرونفا، التحولات الدستورية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

(٣) ناماده كردني به شي نامار، خويندنه وه به كي ناماري بوئه ليزاردي داهاتوي ته نجومه ني باريز كاكاني هه ريمي كوردستان، هه ليراردي، زماره (١٣)، نه يلوولي، ٢٠١١، ص ٣٠.

الجدول من اعداد الباحث بنا على ارقام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. www.lhec.iq

لم تشهد هذه المدة معارضة سياسية وانما شهد الاقليم معارضة عنفية مسلحة ولم نشهد معارضة سلمية، والتي قادتها جماعة (انصار الاسلام)* التي تأسست عام ٢٠٠١ والمتكونة من جند الاسلام بزعامة عبد الله الشافعي وحركة الاصلاح بزعامة نجم الدين فوج احمد الملقب (ملاكريكار) إلا أنّ هذه المرحلة كانت بمثابة التمهيد لظهور المعارضة* السياسية في الأقليم . إلا أنّ انتخابات اقليم كردستان عام ٢٠٠٩ تعد البداية الحقيقية لنشوء معارضة سياسية منظمة وفاعلة والتي بدأت تسعى الى القيام بدورها . وهنا بدأ تأسيس حركة (هه تاكة ي) بمعنى (الى متى) والتي اصبحت تنظيماتها فيما بعد النواة المتقدمة لحركة التغيير^١ ، والتي شكلت احدى تيارات المعارضة السياسية في الاقليم بعد انشقاق رئيسها (نوشيروان مصطفى) عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وعندما شاركت في الانتخابات العراقية التي جرت في ٢٥/٧/٢٠٠٩ بقائمة مستقلة حازت الحركة على المركز الثاني بعد قائمة التحالف الكردستاني، ينظر جدول رقم(٥) التي ضمت كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني^٢ .

جدول رقم (٥) نتائج الانتخابات النيابية العراقية التي جرت في شهر اذار ٢٠١٠

ت	اسماء القوائم الحزبية	عدد المقاعد
١	القائمة العراقية(اياد علاوي)	٩١
٢	اتلاف دولة القانون(نوري المالكي)	٨٩
٣	الاتلاف الوطني العراقي الموحد	٧١
٤	التحالف الكردستاني	٤٢
٥	حركة التغيير(كوران)	٨
٦	جبهة التوافق العراقية	٦
٧	اتلاف وحدة العراق	٤

* عدت الولايات المتحدة انصار الاسلام متعاونة مع تنظيم القاعدة بزعامة اسامة بن لادن ونسبت اليها العمليات الارهابية التي حصلت في شمال العراق ومع قيام الولايات المتحدة بحملتها على العراق عام ٢٠٠٣ قامت قوات البحرية الامريكية بقصف معاقلها في شمال العراق وتشريد قاداتها .

** (كوران اهم الحركات السياسية المعارضة التي اعلنت في ٣١/٥/٢٠١٠ ومقرها السليمانية وقد انشقت عن الاتحاد الوطني الذي يتزعمه السيد جلال الطالباني

١) معد فياض، العراق وخارطة الاحزاب الكردية، جريدة الشرق الاوسط، العدد ١١١٧، ٣/ يوليو/ ٢٠٠٩.

٢) رحمن غريب، الاعلان عن تاسيس حركة مدينة في السليمانية، موقع الحزب الشيوعي العراقي

<http://tareekashaab.blogspot.com.2007/5/6 archive:>

٤	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	٨
٢	الجماعة الإسلامية الكردستانية	٩
١	الحركة الازيدية للاصلاح والتقدم	١٠
١	الشبك	١١
١	الصابنة	١٢
٣	المسيحيون قائمة الرافدين	١٣
٢	المسيحيون المجلس الشعبي الكلداني الاشوري	١٤

الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية. www.lhes.iq

اما في الانتخابات البرلمانية لاقليم كردستان التي اجريت عام ٢٠١٣ فقد حصلت قائمة التحالف الكردستاني (٥٩) مقعداً، وحركة التغيير (كوران) (٢٥) مقعداً، والاتحاد الإسلامي الكردستاني (٦) مقاعد ، والجماعة الإسلامية (٤) مقاعد ، والرافدين مقعدين^١ ينظر الجدول رقم (٦) . وهنا يمكن ملاحظة الفارق الكبير في النتائج والذي مثل صعود قوى لم تكن مشاركة في العملية الديمقراطية بصورة مستقلة مثل حركة التغيير والقوى الاسلامية والتي رفضت الاشتراك في الحكومة وفضلت البقاء كمعارضة سياسية داخل برلمان الاقليم^٢ . وهذا يحسب لصالحها في عملية ترسيخ الديمقراطية في الاقليم ، بحيث ارادت ان تكون بعيدة عما كان يوجه من انتقادات للحزبين الحاكمين في عملية ادارة الاقليم وبذلك عملت المعارضة السياسية في اقليم كردستان- العراق على تفعيل الدور الرقابي للبرلمان على عمل الحكومة من خلال قيام أعضائها بجولات ميدانية الى المؤسسات الحكومية للاطلاع على مشاكل المواطنين ومتابعتها والعمل على مساءلة الوزراء عن التلكؤ في اداء وزاراتهم^٣ . قدمت المعارضة خلال الدورة الانتخابية (١٣) مشروع قرار وقانون إلى البرلمان علاوة على تفعيل عشرة قوانين اخرى وفي ٢٩/١/٢٠١١ أصدرت حركة التغيير بياناً من سبع فقرات متعلقاً بالإصلاحات الجذرية في اقليم كردستان العراق^٤ لغرض تعزيز المسار الديمقراطي وتجاوز المشكلات التي تعترض التجربة الديمقراطية في الاقليم.

١) هناء فاضل عبيد، دور الاحزاب والقوى الكردستانية في المسار الديمقراطي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠١٤، ص ٦٧ . كذلك ينظر، رشيد عمارة الزبيدي، يوسف صادق، المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

٢) برلمان اقليم كردستان انترنت. <http://www.kurdistan-parliament.org/default.aspx>

٣) موقع اقليم كردستان. <http://www.kurdia.org/ar/howal/index.pageid=64801>

٤) هناء فاضل عبيد ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بتاريخ ٢/١٠/٢٠١٣ ، في أبريل ، النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية في اقليم كردستان التي جرت في الحادي والعشرين من ايلول/ ٢٠١٣ ، وكما يأتي: جدول رقم (٦)

١	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	المرتبة الأولى	٧٤٣٩٨٤ صوت	٣٨ مقعد
٢	حزب التغيير	المرتبة الثانية	٤٧٦٧٣٦ صوت	٢٤ مقعد
٣	الإتحاد الوطني الكوردستاني	المرتبة الثالثة	٣٥٠٥٠٠ صوت	١٨ مقعد
٤	الاتحاد الاسلامي الكوردستاني	المرتبة الرابعة	١٨٦٧٤١ صوت	١٠ مقاعد
٥	الجماعة الاسلامية	المرتبة الخامسة	١١٨٥٧٤ صوت	٦ مقاعد
٦	الحركة الاسلامية	المرتبة السادسة	٢١٨٣٤ صوت	مقعد واحد
٧	الحزب الاشتراكي الديمقراطي في كردستان	المرتبة السابعة	١٢٥٠١ صوت	مقعد واحد
٨	قائمة الحرية	المرتبة الثامنة	١٢٣٩٢ صوت	مقعد واحد
٩	قائمة الاتجاه الثالث	المرتبة التاسعة	٨٦٨١ صوت	مقعد واحد

الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق [www.hec.iq](http://www/hec.iq)
يذكر أن مقاعد برلمان كردستان تبلغ ١١١ ، خمسة مقاعد منها كوتا للتركمان وخمسة مقاعد للمسيح السريان ، ومقعد واحد للارمن ، والبقية توزع على الكيانات السياسية وفقا لاستحقاقاتها الانتخابية .

المطلب الثالث: اهم الاحزاب والحركات السياسية المعارضة

اولا: الحركات الاسلامية:

١- الاتحاد الاسلامي الكوردستاني :

((هو حزب سياسي إصلاحى يناضل من اجل حل القضايا السياسية الاجتماعية والثقافية من منظور اسلامي وبشكل يضمن الحريات العامة للإفراد في المجتمع العراقي))^١ .

تأسس الاتحاد الإسلامي الكردستاني بقيادة السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين* (وتم انتخاب امين عام جديد للاتحاد الاسلامي هو الاستاذ محمد فرج) وقد ظهر كحزب سياسي في ٦/٢/١٩٩٤ بعد صدور قانون الأحزاب والجمعيات في اقليم كردستان وهو حزب اصلاحي اسلامي الخلفية وكردستاني الموقع يتمتع بعلاقات جيدة مع الاحزاب الكردستانية واغلب القوى

١ (الاتحاد الاسلامي الكردستاني ، المبادي والاهداف والوسائل ، www.alsakifah.org)

* صلاح الدين محمد بهاء الدين- الامين العام للاتحاد الاسلامي الكوردستاني وهو من مواليد مدينة حلبجة، وكتب عدة كتب باللغتين الكردية والعربية، ينظر، صلاح الدين محمد بهاء الدين، محطات سياسية، مطبعة ارا، ط١، اربيل، ٢٠٠٩ ص ١٨ .

العراقية وهو يعد الأقرب الى فكر الاخوان المسلمين من حيث تبني الوسطية والاعتدال والمنهاج الإصلاحية والتربوي والسياسي الذي تفرضه طبيعة الواقع السياسي في العراق بشكل عام ومنطقة كردستان العراق بشكل خاص^١.

ويطرح الحزب الاسباب والمبررات التي ادت الى ظهوره كحزب سياسي اسلامي في الساحة العراقية والذي جاء نتيجة للحلقات التوعوية والتربوية الاسلامية ذات التوجه والثقافة الاخوانية وايضا استجابة للظروف الخاصة التي شهدتها منطقة كردستان اثر الانتفاضة في عام ١٩٩١ وانسحاب السلطة المركزية اداريا وعسكريا وانتشار ظاهرة الحزبية ومن ثم ظهور الحاجة لدى كل تنظيم اجتماعي الى اطار رسمي، وشعار الحزب (عبارة عن هلال يحتضن يدين متصافحتين على جبل يكسو الثلج قمته و الشعار الحرية، الاخوة، العدالة) ويعد الحزب الأمة الكردية امة مستقلة قوميا وهي جزء من الامة الاسلامية دينيا ولها الحق كباقي الشعوب الإسلامية في تقرير مصيرها وعد الثورات الكردية عبر التاريخ رد فعل ازاء الظلم والجور كما يعد الحزب الدكتاتورية والانفراد بالسلطة اساس الفساد والتخلف ومناهضته واجب اسلامي واخلاقي ووطني لجميع شعوب المنطقة وحركاتها السياسية كما يعد الحكومة مؤسسة مدنية محايدة ازاء التيارات الفكرية والسياسية في المجتمع ويرفض التعصب والاقصاء القومي والمذهبي والطائفي في كردستان خاصة والعراق عامة ويعد التعددية القومية والدينية والسياسية في اقليم كردستان عنصرا قويا واثرا لشعب كردستان في ظل التعايش والتسامح^٢.

٢- الجماعة الاسلامية الكردستانية (كومة لي ئيسلامي)

((حزب اسلامي يسعى جاهدا من اجل تطبيق المنهج الإسلامي في كردستان العراق وتثبيت الحقوق المشروعة لشعب كردستان))^٣.

(١) المصدر نفسه، ص ١٩

(٢) الاتحاد الاسلامي الكردستاني، المبادئ العامة، ص ٢، www.kurdiu.org

(٣) الجماعة الإسلامية الكردستانية / العراق، النظام الداخلي للجماعة الإسلامية الكردستانية، المؤتمر الثاني للجماعة، ٢٠١٠، ص ٤٧.

* وهي بزعامة الشيخ علي باير، اعتقل من قبل الامريكان والى كتاب في السجن تحت عنوان - امير وراء القضبان - دار

الحكمة ٢٠٠٩

وكان لنكسة الحركة التحررية الدور في تبلور ذهن وفكر بعض العلماء والطلبة لتشكيل تنظيم إسلامي وقد تحقق ذلك عام ١٩٧٨ كتنظيم سري حتى تجسد التنظيم سنة ١٩٨٤ تحت اسم الرابطة الإسلامية وكان هدفها هو الجهاد المسلح ضد الظلم والتعسف، وفي سنة ١٩٨٧ حدث تغير جذري داخل الحركة وتم تغيير اسمها الى الحركة الإسلامية في كردستان العراق وفي سنة ١٩٨٩ تشكل تنظيم إسلامي بفكر وأسلوب ونهج تريبوي تثقيفي أعلن عن نفسه عام ١٩٩٢ تحت اسم (حركة النهضة الإسلامية) وفي عام ٢٠٠١ أعلنت الجماعة الإسلامية عن نفسها لمواصلة العمل والجهاد وبعد مرور اربع سنوات من الاعلان ونتيجة للتغيرات التي حدثت في العراق عقدت الجماعة مؤتمرها الاول في عام ٢٠٠٥ والذي عقد باسم الجماعة الإسلامية* و سمي بالمؤتمر الأول أما المؤتمر الثاني للحركة فقد عقد عام ٢٠١٠ اهداف الجماعة الاسلامية الكردستانية:^١

- ١- تطبيق الشريعة الاسلامية والسنة المحمدية .
 - ٢- العمل من اجل ادراج المناهج الاسلامية في التعليم .
 - ٣- الدعوة الى تثقيف الشباب والنساء بتعاليم الاسلام.
 - ٤- الدعوة لاسقاط النظام في العراق واستخدام اسلوب الكفاح المسلح لذلك.
 - ٥- محاولة كسب العرب والكورد وضمهم الى الجماعة .
- شاركت الجماعة في تحرير مدن كردستان اثناء انتفاضة الشعب الكردي عام ١٩٩١ ومن ثم شاركت في جميع الانتخابات التي اجريت في كردستان العراق وحصلت على مقاعد برلمانية ونيابية في مجلس النواب العراقي وبرلمان كوردستان ومجالس المحافظات والبلديات^٢ وتسعى الجماعة الى تنمية روح الاخوة والتعايش بين القوميات ومحاربة العنصرية والتعصب والدفاع عن الحقوق المشروعة لشعب كوردستان المنصوص عليها في الدستور وتشكيل الحكومة العراقية على اساس التوافق والتراضي بين جميع مكونات العراق كل حسب استحقاقه الانتخابي

(١) الجماعة الاسلامية الكردستانية، المصدر السابق، ص ٤٩ .

(٢) الجماعة الإسلامية الكردستانية / العراق ، منشورات مكتب العلاقات في الجماعة الإسلامية ، ٢٠١٢ ، والموقع الرسمي

للجماعة www.kumalnews.net .

وتوطيد العلاقات بين كل الجهات والاطياف في المجتمع العراقي والسعي لتوحيد جميع القوى الاسلامية في العراق وكوردستان وتمتلك الجماعة الاسلامية العديد من المؤسسات والمكاتب^١.

ثانياً: الاحزاب القومية العلمانية الكردستانية (حركة التغيير الكردية-كوران)

حركة التغيير (كوران): تعرف نفسها بانها،تنظيم سياسي ذو شخصية معنوية ، يتألف من تجمّع طوعي للمواطنين المؤتلفين حول البرنامج السياسي والنظام الداخلي لحركة التغيير، مساحة أنشطة حركة التغيير تشمل اقليم كردستان والعراق وأي منطقة أخرى يقيم فيها مواطنوا كردستان , يعود تاريخ تاسيس حركة التغيير ككيان سياسي وقائمة مشاركة في الانتخابات النيابية في اقليم كردستان ،عام ٢٠١٠^٢ (علما انها انشقاق عن حزب الاتحاد الوطني،ونيشروان مصطفى هو الرجل الثاني ،بعد السيد جلال الطالباني ،في الاتحاد ومهندس اغلب عملياته العسكرية)وقد اعلن نوشيروان مصطفى* أنه سيقود قائمة انتخابية خاصة ، منفصلة عن قوائم الأحزاب الأخرى في كردستان العراق ، لخوض الانتخابات النيابية وقد دخلت في مواجهة مع حكومة اقليم كردستان من اجل انضاج الوعي الجمعي لشعب كردستان والمؤسسات النابعة من شرعية الانتخابات^٣ . بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٩ صادقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق رسمياً ، وبموجب مذكرتها المرقمة ١٥٩ على قائمة التغيير كياناً سياسياً رسمياً في اقليم كردستان. ومن أجل المشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وبموجب مذكرتها المؤرخة في ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٩ ، عن مصادقتها على قائمة التغيير كياناً سياسياً رسمياً على مستوى العراق.^٤ يعود تأريخ الاعلان عن حركة التغيير (كوران) تنظيمياً سياسياً الى ٣١ / ٥ / ٢٠١٠ اذ مُنحت الحركة الإجازة الرسمية من قبل وزارة الداخلية في حكومة اقليم كردستان بموجب المذكرة المرقمة

(١) الجماعة الاسلامية الكردستانية ،المصدر السابق، ص ٤ .

(٢) نوشيروان مصطفى،مقابلة مع صحيفة " الشرق الاوسط " اللندنية ، العدد (١١٠٩٢) ،١٦/٤/٢٠٠٩ .

* نوشيروان مصطفى :ولدعام ١٩٤٤ ،سياسي واكاديمي بارز شغل منصب نائب الامين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني لقب بمهندس الانتفاضة الجماهيرية التي اندلعت عام ١٩٩١م ضد النظام العراقي حيث كانت جميع العمليات العسكرية ضد النظام السابق تجري تحت اشرافه وقيادته رفع شعار اجراء اصلاحات داخل الاتحاد الوطني وقاد تيار سماه تيار الاصلاح وبعدها شكل حركة سياسية باسم حركة التغيير (كوران).

(٣) عماد علكو ، حركة كوران واتجاهات المعارضة في كردستان ، جريدة الزمان ، العدد (٤٦١٣) ١٩/٩/٢٠١٣ ، ص ١٥ .

(٤) موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق www.ihc.iq

١٣٣٨٢ وحصلت على ٤٨٧,١٨١ صوتاً، وحازت في انتخابات عام ٢٠١٠ على ثمانية مقاعد في مجلس النواب العراقي وبذلك اصبح ترتيبها كخامس كتلة برلمانية في مجلس النواب العراقي، ولم تمنح حقوقها الانتخابية. وتعد حركة التغيير من التيارات العاملة في اقليم كردستان، وقد تشكلت من اعضاء جناح الاصلاح داخل الاتحاد الوطني الكردستاني الذين استقلوا من مناصبهم في الاتحاد واسسوا حركة جديدة بالتعاون مع الهيئة القيادية لحركة (هه تاكه ي) بقيادة لطيف مصطفى الذي يراس قائمة التغيير في محافظة السليمانية وقد ضمت الحركة في صفوفها عدداً من قادة الحراك الاجتماعي والسياسي والثقافي في الاقليم^١ وعند مشاركتها في انتخابات برلمان اقليم كردستان في ٢٥/٧/٢٠٠٩ استطاعت الحصول على ٢٥ مقعداً من مقاعد البرلمان البالغة (١١١) مقعداً وايضا شاركت في انتخابات مجلس النواب العراقي في عام ٢٠١٠ وحافظت نسبياً على اصوات جماهيرها رغم مشاركتها في قائمة مستقلة ولكنها لم تحصل على أي مقعد خارج محافظات الاقليم أي في المناطق المتنازع عليها^٢، لانها لم تستخدم الخطابات العنصرية، مثلما تعمل الاحزاب الحاكمة في الاقليم، لاثارة مشاعر المواطنين في المناطق المختلطة من العرب والكرد لغرض المتاجره بقضيتهم في الانتخابات.

المطلب الرابع: المعوقات التي واجهت المعارضة في الاقليم

لقد واجهت احزاب المعارضة في الاقليم معوقات عديدة منها^٣:-

اولاً- معوقات الاحزاب الحاكمة

منذ ان قررت حركة التغيير للمشاركة في انتخابات برلمان الاقليم بقائمة مستقلة، بدأت السلطة السياسية بحملة ممنهجة للضغط على كوادرها عن طريق قطع رواتبهم ونقلهم القسري من وظائفهم واماكن سكنهم، حتى وصل عدد من قطعت رواتبهم من الموظفين الحكوميين اكثر من الف شخص^٤. وبعد الانتخابات - وحتى قبل صدور نتائجها الرسمية - بدأت

١) درياز محمد، تحليل انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠/٣/٧ (باللغة الكردية)، غرفة الابحاث السياسية، حركة التغيير (كوران)، ٢٠١١، ص ٤٠.

٢) المصدر نفسه، ص ٤٠.

٣) الموقع الرسمي للاتحاد الاسلامي الكردستاني، مضامين المشروع المشترك للاصلاحات السياسية والادارية <http://www.kurdia.org/ar/howal/index.pageid=64801>، كذلك رشيد عمارة

الزبيدي، ويوسف، مصدر سبق ذكره

٤) شيرزاد شيخاني لقاء مع نوشروان مصطفى، نقلاً عن د، رشيد عمارة ياس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨

الحملات العشوائية من جانب انصار السلطة والمدعومين منها على مقترات المعارضة^١ وقد ادت ردود فعل السلطة وانصارها التي يمكن ان تصنف (بلاديمقراطية على اقل وصف) ، وافلات مرتكبي هذه الاعمال من العقاب .

ادت الحملات الانتخابية- في شهر تموز/٢٠٠٩ ونتائجها ، وانتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠ الى تخفيف الاحتقان الموجود لدى الراي العام نوعا ما وخاصة في محافظة السليمانية ضد السلطة ، مما ادى الى عدم حماس الناخب للمشاركة في الانتخابات ، والتصويت لصالح قوائم المعارضة.

ان عدم ترجمة تصويت الناخب لصالح المعارضة الى افعال ملموسة يراها المواطن يمكن ان يقلل من اندفاعه للتصويت مرة اخرى لصالحها . كما ان قصر مدة التجربة الجديدة في الاقليم ، والمتمثلة في بروز معارضة قوية ، يمكن ان يستعجل المواطن الاعتيادي لجني ثمار تصويته، لتحسين احواله المعيشية والخدمية بسرعة

ثانيا- معوقات داخلية :

تمثلت بانعدام الثقة المتبادلة بين الاحزاب الحاكمة و المعارضة ، وخشية كل طرف من الاخر من ان يستولي على قيادة المعارضة، فيهمش الاخر، فضلا عن الخوف من تعاون البعض مع سلطة الاحزاب الحاكمة ضد احزاب المعارضة وقد اكد ذلك (ابو بكر علي) القيادي في الاتحاد الاسلامي (ان حركة التغيير ترى في نفسها المعارضة الحقيقية وتهمش الاخرين ، فضلا عن ان مواقفهم متغيرة)^٢ .

ثالثا- معوقات اقتصادية ناتجة عن قلة الدعم المالي الممنوح لاحزاب المعارضة على وفق القانون الذي يعطي المنح للاحزاب السياسية والذي يعد المورد الرئيس لها في دعم تنظيماتها والقيام بنشاطات اكثر فاعلية للمعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق^٣ . وذلك بسبب سيطرة الاحزاب الحاكمة على ميزانية الاقليم وممتلكاته، مما يجعل عملها في غاية الصعوبة .وقد اشار نوشروان مصطفى الى ذلك بالقول: (ان ميزانية الحركة تعتمد على تبرعات الخيرين

^١ (كورديو، مهاجمة ونهب عدة مكاتب لقائمة التغيير في احداث الليلة الماضية ، على موقع

[http://www.kurdiu.org/ar/hawal/index.php?pageid=8091:](http://www.kurdiu.org/ar/hawal/index.php?pageid=8091)

^٢ (ابو بكر كوني ،مقابلة شخصية، مع د.رشيد عمارة، مصدر سبق ذكره، ص٣٨

^٣ (رشيد عمارة الزبيدي ،المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤ .

فقط وليس لدينا ايراد اخر، لهذا فان نشاطنا محدود، وليس لدينا مصاريف كثيرة^١. فعلى الرغم من حصول قائمة التغيير على ربع مقاعد برلمان الاقليم ، فانها لم تخصص منحة عادلة ودائمة ، بحسب ماتقتضية الضوابط القانونية ، واسوة بالحزبين الحاكمين . على الرغم من ان اللجان المختصة لبرلمان الاقليم قد اعدت مشروع قانون لمنح الاحزاب والكيانات السياسية ، لكن الاغلبية الحاكمة ، قد حالت دون صدور هذا القانون ، واصبح العجز المالي يشكل تحديا كبيرا للمعارضة^٢.

رابعا- معوقات اخرى متمثلة بخشية الجماهير الشعبية داخل الاقليم من حرمانهم من الامتيازات إذا هم غيروا مواقفهم من الحزبين الحاكمين لصالح المعارضة^٣. او من ان يجري نقلهم الوظيفي . وقد اشار نوشروان مصطفى الى انه قد تم نقل أكثر من (٥٠٠) موظف في القوات المسلحة والمناصب الوظيفية الاخرى ، بسبب انضمامهم الى حركة التغيير^٤ وعلى الرغم من قصر مدة ظهور المعارضة السياسية في الاقليم بشقيها العلماني المتمثل بحركة التغيير (كوران) ، والتيار الاسلامي الذي يضم كل من (الاتحاد الاسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية الكردستانية) إلا أنهما استطاعا فرض سلوك برلماني من خلال دورهما في ترسيخ قواعد الممارسة الديمقراطية للمعارضة السلمية ومبادئها الصحيحة ، فالنجاح في ترسيخ الديمقراطية يعود فضله للمعارضه وان اي فشل يصيب التجربة في الإقليم يتحمله الحزبين الحاكمين لأنهما كانا لا يرغبان في المنافسة الديمقراطية ، ودخول شركاء جدد في العملية السياسية، والذين من الممكن ان يقلصوا من نفوذهم السياسي وامتيازاتهم في الاقليم ، كما ان عدم اقرار الدستور لحد هذه اللحظة، يعطي الحزبين الحاكمين مرونة اوسع في التسلط السياسي على بقية الاحزاب و الانفراد بثروات الاقليم وميزانيته .

المطلب الخامس: دورالمعارضة في تعزيز حقوق الانسان

^١ (نوشروان مصطفى،مقابلة شخصية ،نقلا عن رشيد عمارة،،ص٣٨

^٢ (نوشروان مصطفى،على موقع <http://sbeiy.com/ku/article-detail.aspx?articleId=548&authorId=36>

^٣ (ينظر موقع شركة (وشه)الاعلامية القريبة من حركة التغيير(كوران) <http://www.wusha.net>

^٤ (رشيد عمارة الزبيدي ،المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق،مصدر سبق ذكره ،ص٣٨

تعد حقوق الانسان من اهم الحقوق المكتسبة، والمستمدة من تكريم الله له وتفضيله على سائر المخلوقات والتي عبرت عنها الشرائع السماوية والاعراف والقوانين المحلية والدولية ومنها تستمد وتبنى عليها حقوق الجماعات الانسانية اهما وشعوبا ودول ١ .

والجبهة الكردستانية استندت على ركيزتين في بناء المجتمع الكردستاني هما الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وفقا لاحكام التشريعات السماوية و المواثيق والتشريعات الدولية، تلك الحقوق التي تعد في الوقت نفسة ، واجبات على الدولة تجاه مواطنيها، والتي تمنح لهم من خلال مواظنتهم وواجباتهم تجاه دولتهم ٢ وقد تضمنت تشريعات برلمان اقليم كردستان العراق ضمانات للحريات السياسية ومنها:-

- ١- قانون المطبوعات رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣، الذي انعكس على التوسع في اصدار الصحف والدوريات ، وبلغات عديدة فكان لابد للحكومة في ظل هذه التطورات الثقافية ان تلي مطالب الكوادر الصحفية بحماية حقوقهم بتاخير ذلك النشاط قانونيا ، عبر تشريعات قانونية حيث اصدر البرلمان قانون(نقابة صحفيي كردستان العراق) رقم (٤) لسنة ١٩٩٨ الذي نص على ان ((تكفل حكومة الاقليم حرية النشر والطباعة والصحافة وحق الاجتماع والتظاهر والاضراب سلميا وتضمن حقوق وامتيازات الصحفي))^٣ .
- ٢- القوانين الخاصة بوزارات الاقليم والبالغ عددها (١٥)والذي صدر بين عامي ١٩٩٢- ١٩٩٣ .
- ٣- قانون السلطة القضائية رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ .
- ٤- قانون حماية الاجانب العاملين في منظمات الامم المتحدة والمنظمات الانسانية في اقليم كردستان العراق رقم (٦) لسنة ١٩٩٢ .
- ٥- قانون الاحزاب في اقليم كردستان العراق رقم (١٧) لسنة ١٩٩٣ .
- ٦- قانون الجمعيات في اقليم كردستان العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٩٣ .

^١(صلاح حسن مطرود ،السيادة وحقوق الانسان في العالم الثالث،اطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،١٩٩٥،ص٣٩ .

^٢ (دروين بنيامين هرمز،النظام الديمقراطي الحاضنة الاولى للمواطنة كيفية خلق مواطن بالتربية،رسالة ماجستير (غير منشورة)كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،٢٠١١،ص١٢ .

^٣(خالد سعيد توفيق ،قانون العمل الصحفي في كوردستان العراق،مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العدد(٤٠) ، حزيران،٢٠١٠،ص١٤١-١٤٢ .

إلا أنّ التجربة لا تخلو من مواطن الضعف والذي عبرت عنه تقارير المنظمات الدولية المتخصصة بحقوق الانسان في العالم حيث افادت (Human Rigts Watch) ان الصحفيين في اقليم كردستان الذين ينتقدون الحكومة يواجهون عنفاً من تهديدات ودعاوى قضائية مما اضطر بعضهم الى السفر خارج البلاد، كما ان قسماً منهم تعرض للتصفية الجسدية ، مثل الصحفي (سردشت عثمان) نتيجة نشره مقال (انا اعشق بنت مسعود البارزاني وفي هذا المقال انتقاد لاذع للسيد مسعود البارزاني)^١ ، وفي اعقاب ذلك ، تم قتل الصحفي (كاوا كريمياني) في كلار الذي كان عضواً في الحزب الشيوعي الكردستاني وناشطاً في عدد من منظمات المجتمع المدني وكان يكتب عن الفساد في المؤسسات الحكومية والحزبية في الاقليم^٢ ، وفي مقال صحفي ، عدت مفوضة الامم المتحدة لحقوق الانسان (نافي بيلاري) ان حرية التعبير أمر اساس لخلق مجتمع مدني قوي ودعت السلطات في الاقليم الى ضمان تمكين الصحفيين والمدافعين عن حقوق الانسان من اداء عملهم البالغ الاهمية ، من دون مضايقات^٣ ، وقد جاءت عبر اعتراف البرلمان بان الإقليم يتكون من أقليات مثل الأشوريين والتركمانيين والعرب والأرمن والمندائيين والشبك^٤ . هذه التعددية الاثنية ، التي تحولت إلى تعددية سياسية ، و تمثل الديمقراطية الحل المناسب لمشكلة العيش في مجتمع متعدد القوميات والاثنيات والمذاهب المختلفة^٥ ، ومن جانب آخر اعلنت حكومة الاقليم معارضتها لاستخدام العنف ضد المرأة وفي اطار سعيها للحد من ذلك اقرت مشروع قانون العنف الاسري المرقم (٢٠١١) وتجرى ممارسة ختان النساء التي تخضع له (٦٠%) من نساء الاقليم^٦ . ان التجربة السياسية في اقليم كردستان هي دليل على التوجه الجديد الذي يهدف إلى إقامة نظام ديمقراطي يضمن تلبية الحقوق السياسية التي تعد إحدى أهم ركائز وضمانات حقوق الإنسان الأمر الذي يؤسس لتحقيق حقوق أخرى كالحقوق الاقتصادية المتمثلة بعملية الاستثمار والأعمار التي شهدتها الإقليم والحقوق الثقافية المتمثلة بالتعددية الثقافية ، ومن هنا فقد مثل المسار الديمقراطي في اقليم

١ / <http://www.metrmiddeeasttransparent.com/spip.php?article9951&lang=ar&forum=61428/>

٢) جريدة الشرق الاوسط، مقتل صحفي كردي في اطراف السليمانية امام والدته العدد ١٢٧٩٣-٧-ديسمبر ٢٠١٣

٣ للمزيد انظر الموقع الالكتروني لمكتب الامم المتحدة لحقوق الانسان:

<http://www.ohch.org/en/countries/menaregion/pages/unamlhrreports.aspx>

٤) ياسر علي ابراهيم، ثقافة الديمقراطية واثرها في بناء المجتمع المدني في العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ٣٤.

٥) المصدر نفسه، ص ٣٤

٦) هنا فاضل عبيد، مصدر سبق ذكره ص ٧١

كردستان ، الخطوة الاولى الصحيحة ، باتجاه التأسيس لبناء مجتمع ديمقراطي عبر اعتمادها على الآليات القانونية في ضمان الديمقراطية ووضع الأسس الممهدة والتي اشتملت على إجراء الانتخابات وتوسيع المشاركة السياسية والنهج المؤسسي في سير العملية الديمقراطية بالرغم من المعوقات التي اعترضت التجربة الفتية من ملاحظات ترجع بشكل مباشر إلى طبيعة الظروف الداخلية والخارجية التي رافقتها ، فكان لاحزاب المعارضة الدور في الضغط لتشريع هذه القوانين. لارساء حقوق الانسان وقيمة العليا في الاقليم.

المطلب السادس: دورالمعارضة في ترسيخ الديمقراطية في الاقليم

من خلال ماتقدم يتضح ان انتخابات عام ٢٠٠٩ تعد البداية الحقيقية لممارسة المعارضة نشاطها السياسي الفاعل في الاقليم ،ومن اهم الاسباب لنشوء المعارضة داخل الاقليم هو^١ :
اولا- فقدان العدالة الاجتماعية : فالمواطن الكردي يكاد لا يستطيع توفير لقمة العيش ومستلزمات حياة عائلته العادية ،مقابل ثراء فاحش لكوادر واعضاء الحزبين الحاكمين .
ثانيا- ساهمت بعض القضايا التي لم تحسم بين حكومة بغداد وحكومة الاقليم ومنها المادة ١٤٠ في بروز المعارضة ،والضغط باتجاه حل المشاكل العالقة.
ثالثا- ان فراغ الساحة السياسية في الاقليم من وجود تيار معارض يحمل مشروعاً بديلاً طوال المرحلة السابقة ، كان له ايضا دور في نشوء حركة التغيير وبروزها كقيادة للمعارضة في الاقليم ، وبغية فهم دورها في ترسيخ التجربة الديمقراطية،لابد من الوقوف على اهم انجازاتها.
لقد اراد الحزبان الحاكمان ، تعطيل دور البرلمان في الاقليم ،لحين اجراء انتخابات مجلس النواب العراقي في عام ٢٠١٠ ، لكي لاتمنح المعارضة في البرلمان الفرصة لا يراز دورها في الحياة السياسية . فقد ادخل البرلمان في عطلة شتوية دون ان ينجز اي قانون ، ومع ذلك استطاعت المعارضة تقديم ١٣ مشروع قرار وقانون، فضلاً عن اعادة تفعيل عشر قوانين اخرى ، اقترحت في الدورة البرلمانية دون البت بها^٢ ، وكانت هذه المشاريع قد وعدت بها المعارضة جمهورها قبيل انتخابات برلمان الاقليم في تموز ٢٠٠٩ ، كما قام اعضاء المعارضة من قائمة التغييرومن الاحزاب الاسلامية بجولات في مدن كردستان العراق والى جميع

١)د.رشيد عمارة ،مصدر سبق ذكره، ص٢٧-ص٢٨ .

٢) للاطلاع على هذه المشاريع كافة ، يراجع <http://gorran.org/content.as px?linkld=45&action=1>

المؤسسات الحكومية ومراقبة عملها^١، كما عملت المعارضة في البرلمان على مساءلة الوزراء^٢، مما أدى الى تنشيط الدور الرقابي للبرلمان. فأصبحت الاحزاب الحاكمة لاتملك حرية التصرف مثلما كانت عليه قبل ظهور المعارضة، وهذا يرسخ نوعاً من الممارسة الديمقراطية في الاقليم، فيضطر الاحزاب الحاكمة الى اتباع سياسات مغايرة، ان هي ارادت البقاء في الحكم^٣. وقد بدأت تظهر بوادر تأثير المعارضة في سير اداء الحكومة، فاول مرة في تاريخ الاقليم تم عرض مشروع ميزانية الاقليم لسنة ٢٠١٠/٢٠١١ على الراي العام^٤ وتم لأول مرة تحديد ميزانية الاحزاب ب(٩٠) مليار دينار على ان يشرع قانون بذلك من برلمان الاقليم. ان الراي العام لم يكن مطلعاً على اي شيء فيما يخص ميزانية الاحزاب وخصوصاً "البارتي والاتحاد" الا بعد اثارها من قبل المعارضة^٥، فقد اتضح فيما بعد ان كلا الحزبين يحصلان على (٣٥) مليون دولار شهرياً من ميزانية الاقليم اي بما مجموعه (٨٤٠) مليون دولار سنوياً، اي في حدود ١١٪ من ميزانية الاقليم لعام ٢٠٠٩^٦، اما قانون ميزانية ٢٠١٠ فخصص مليوني دولار شهرياً لكل من "البارتي والاتحاد" ومليون دولار لجميع الاحزاب والمنظمات والكيانات الاخرى، اي ما مجموعه (٧٢) مليون دولار سنوياً^٧ وهذا يعني تخفيض ميزانية الاحزاب الى اقل من عشر مما كان يأخذه البارتي والاتحاد في السنوات السابقة وارجاع (٧٦٤) مليون دولار لميزانية الاقليم لغرض انفاقها على المرافق الخدمية في الاقليم. ان هذه المبلغ المعطاة للاحزاب هي غير قانونية كون هذه الاموال عامه ولا يجوز ان تخصص منها شيئاً للاحزاب وهو منافٍ لقوانين الاحزاب في العالم التي تعتمد ماليتها، على اشتراكات

(١) موقع حركة التغيير <http://gorran.org/detail.aspx?id=693&linkld=3>

(٢) ومثلاً على ذلك، نجد ان كتلة التغيير تطالب - عن طريق رئاسة البرلمان - بالتوضيح من جانب اشفي هوراني "وزير

الموارد الطبيعية في الاقليم"، راجع ذلك على الموقع: <http://gorran.org/detail.aspx?id=693&linkld=3>

(٣) كاظم حبيب، سيرة الاحزاب السياسية ونتائج انتخابات الاقليم الاخيرة، الحلقة الثالثة والاخيرة، المعارضة السياسية الاحتجاجية

في كردستان العراق، على موقع: <http://www.akhbaer.org/wesima-articles-20091115-80011.htm1>

(٤) ينظر مشروع الميزانية على موقع برلمان الاقليم <http://www.kurdistanparliament.org/files/articles/280111oo63.pdf>

(٥) اعلن عمر سيد علي - العضو المستقل من المكعب السياسي ل(الاتحاد) واحداً الاعضاء البارزين في حركة التغيير - لاول مرة هذه الميزانية للحزبين، ينظر: هاواتي، الاتحاد يأخذ اكثر من ٣٠ مليون دولار من ميزانية السلطانية للحزب

(باللغة الكردية) على موقع http://hawlati.info/news_detailn.aspx?id=7374&linkld=68

(٦) ينظر: سبه ي، يقوم البارتي والاتحاد باخذ نسبة ١١٪ من ميزانية الاقليم للسنة (باللغة الكردية)، على موقع

<http://sbeiy.com/ku/newsdetail.aspx?id=17631&cat=1>:

(٧) ينظر: اوبنة، لم تصرف الحكومة المنحة المالية لشهرين للبارتي والاتحاد (باللغة الكردية)، على موقع

<http://awene.com/direje.aspx?babet=hewal&jimare=5973>:

الاعضاء والتبرعات . كما عملت المعارضة على مناقشة مشروع دستور الاقليم وضرورة اعادته الى البرلمان لاجراء التعديلات عليه قبل طرحه للاستفتاء التي يصر عليها السيد مسعود البرزاني ومن هذه التعديلات التي تصر عليها المعارضة هي :

- ١- ضرورة تغيير نظام الحكم المنصوص عليه في دستور الاقليم ، من نظام مختلط او شبه رئاسي الى نظام برلماني ، كما هو معمول به في الدستور العراقي ، لينسجم مع النظام السياسي الاتحادي في بغداد ، واكد القيادي في المعارضة ، (القاضي لطيف مصطفى) (ان النظام شبه الرئاسي ، يسمى بالنظام المنحرف ، وهذه الانظمة المنحرفة دستوريا لم تستطع ان تحقق الديمقراطية، في اي بلد طبقت فيه، بينما النظام البرلماني يقلص الصلاحيات الممنوحة الى رئيس الاقليم ، ويحول منصبه ، الى بروتوكولي شرقي)^١ .
 - ٢- تحديد ولاية رئيس الاقليم بدورتين انتخابية، وتقليص صلاحياته وان ينتخب من البرلمان لامن الشعب مباشرة وهذا مايرفضه السيد مسعود البرزاني وحزبه.
 - ٣- ان يكون لرئيس الاقليم نائبان أحدهما امرأة واخر يكون اما تركماني او مسيحي .
 - ٤- تطالب المعارضة بتطبيق نظام المواطنة للاقليات في الاقليم واستحصال حقوق العرب والتركمان والاشوريين ومن دون ذكر اسم او قومية في الدستور وتكون جميع حقوق القوميات مكفولة كمواطنين يعيشون متساوين في الاقليم.
 - ٥- منح صلاحيات لامركزية اوسع مجالس المحافظات الثلاث في اقليم كردستان ، كذلك الممنوحة لبقية المحافظات العراقية خارج الاقليم . لان مجالس المحافظات في الاقليم تعاني من مركزية شديدة ، ولا تزال تعمل بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٦٥ الذي كان مطبقاً في زمن النظام السابق.
- لقد كان للمعارضة الدور الواضح في بلورة الافكار السياسية المطالبة بالديمقراطية ، ومن خلال الاتي :-
- اولا- دور الاعلام الحر الاهلي :- شهد اقليم كردستان اصدار العديد من الصحف مثل صحيفة هاولاتي (المواطن)^٢ والتي كانت تدعو الى إشاعة المواطنة للجميع وتأمين حرية التعبير ونشر ثقافة حقوق الانسان وتغذية روح الديمقراطية ، وايضا ازدياد عدد الجملات الاهلية مثل (لغين ، ريحا ،

١)النائب فسي البرلمان العراقي عن حركة التغيير ،القاضي لطيف مصطفى ،البابلية نيوز ٤٦

<http://www.albabelyia.net/?p=83>

٢)موقع قناة(هاولاتي)انترنت <http://howlati.info/ar/abus.asp>

جيهان) فضلا عن ظهور العديد من المواقع الالكترونية والقنوات المسموعة التي سلطت الضوء على المشاكل والازمات داخل الاقليم^١.

ثانيا- منظمات المجتمع المدني :- التي ساهمت في توعية المواطنين وتهيئة أرضية لبروز معارضة سياسية في الاقليم مثل (حركة هه تاكه يي) (الى متى) المكونة من شخصيات قانونية وأكاديمية والتي كانت تسعى من خلال الضغط على السلطة السياسية لترسيخ دعائم الديمقراطية ومحاربة الفساد وضرورة توفير الخدمات^٢.

ثالثا- الاحتجاجات الشعبية:- والتي عبرت عنها مجموعة من المقالات لمثقفين واكاديميين كمجموعة (نبوه ندي ره هه نداي) (مركز البعد) والذي اسس لبناء تيار نقدي معارض وحاول التنظير للتغيير في الاقليم وافساح المجال امام الاحزاب السياسية التي لم تشارك في الحكومة للعمل بجرية تامة .

رابعا- دور المتغيرات الاقليمية والعربية :- حيث لم يكن اقليم كردستان العراق بعيدا عما يحصل في المنطقة العربية من حراك اجتماعي وثورات شعبية في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا والذي حفز المعارضة للتحرك من اجل احداث التغيير في الاقليم واصلاح النظام السياسي الذي اصبح محل انتقاد من قبل شرائح واسعة من المجتمع الكردي.

من خلال ماتقدم نستطيع ان نقول على الرغم من قصر مدة وصول المعارضة السياسية لبرلمان الاقليم وعلى الرغم من مضايقة الاحزاب الحاكمة ل عملها ونشاطها في البرلمان وخارجة ، الا ان المعارضة (بزعامه قائمة التغيير) قد خلقت تقاليد برلمانية جديدة كانت تفتقر لها تجربة اقليم كردستان، من خلال ارساء معارضة ايجابية تحت قبة البرلمان، من خلال الحرص على الاختلاط اليومي بالشرائح الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع^٣، وعلى مراقبة عمل الحكومة، وفرضت عليها تلك التقاليد ايضا. كما عملت المعارضة على قيادة حركة الاحتجاجات الشعبية في الاقليم، لاسيما في مدينة السليمانية، التي بدأت في ١٧/شباط ٢٠١١ وطالبت فيها باجراء الاصلاحات السياسية. وعلى الرغم من كل الظروف التي مرت بها، الاحزاب السياسية المعارضة في الاقليم، فانها استطاعت ان تحقق انجازات عدة على مختلف المستويات، فضلا عن انها

^١ موقع راديو نه و١) <http://radionawa/ar/arbic> 3

^٢ د. سامان. سوراني، فلسفة السلطة ونوايا المعارضة في اقليم كردستان ، صحيفة المثقف ، العدد ٢٠٦٥ ، الثلاثاء

٢٠٠٣/٣/٢٠٠٣ ، على موقع <http://almothaf.com/index.php/maqal/61906.html>

^٣ (شيرزاد شيخاني، لقاء مع نوشروان مصطفى، نقلا عن درشيد عمارة الزيدي ص٣٥

نبحث الى حد ما في ترسيخ الديمقراطية من خلال ممارسة حقيقية لدور المعارضة في الاقليم ،وبدات السلطة السياسية،في اعقاب ذلك تراجع حساباتها اتجاه المعارضة ،خصوصا بعدما حصلت عليه من اصوات في الانتخابات الاخيرة عام ٢٠١٣ .

الخاتمة

إن المؤشر الأكثر خطورة في النظم الديمقراطية هو عدم تفعيل المعارضة أو غيابها في المجالس النيابية، فالموالة والمعارضة، الأغلبية السياسية وأقليتها، ضرورتان لعمل أي نظام سياسي . فالديمقراطية الحقيقية هي حراك اجتماعي وسياسي وثقافي من اجل تحقيق المصلحة العامة وصيانتها والدفاع عنها ، ويعد الصراع السلمي بين القوى السياسية من اجل الوصول إلى السلطة بحسب قواعد سلمية عامة، والية ثابتة ، هي الأنسب لتحقيق ذلك الهدف مما يعني إن صراع الأحزاب والقوى السياسية في الأنظمة الديمقراطية من اجل الفوز بالسلطة والبقاء فيها عن طريق كسب رضا المواطنين، الذي يؤدي بالنهاية إلى تحقيق المصلحة العامة، وضمان استقراريتها ، وهذه العملية، تفترض وجود قوة سياسية في السلطة تحاول تحقيق برامجها ووجود طرف آخر في العملية السياسية وهو المعارضة ،التي تمى نفسها لاستلام السلطة ، بوضعها برامج ومشاريع تكسب بها رضا المواطنين، إلا ان من الخطا الفادح في النظام السياسي هو عدم فسح المجال للمعارضة السياسية، خصوصا إن الظرف الراهن أحوج إلى ذلك باعتبار الاقليم في مرحلة بناء نظام سياسي ديمقراطي ،فالتوازن في العمل السياسي لم يكتب له النجاح ما لم تنشط فيه المعارضة لانها تسهم في تنشيط عمل البرلمان والحكومة . فالمعارضة البرلمانية ضرورة وتواجدها لايد منه من اجل رصد الخلل والقصور في اداء النظام السياسي ، فهي وبكل بساطة ليست الاختلاف من اجل الاختلاف مع الجهة المقابلة في كل شئ فهناك أمور ربما تتفق عليها مع الآخر كل الاتفاق .
ولهذا يمكن ان نخلص الى الاتي :-

أولاً- إن المعارضة البرلمانية تؤدي رسالة ذات مصلحة عامة من خلال تأطيرها لأعمال الحكومة، ولهذا يجب ان تتمتع بالضمانات الضرورية لتنفيذ وظيفتها، فالمعارضة لا تستطيع أن تكون وسيلة تغيير إلا في إطار نظم ديمقراطية تعترف بشرعية المعارضة وتحترم حقوقها وفي مقدمتها حقها في تداول السلطة ، حيث تشكل حماية المعارضة اليوم من اهم الامور، بعد أن ظهر إن تعزيز حقوق

المعارضة وحماتها لا بد منه لضمان حسن سير النظم الديمقراطية ، ويقتضي مثل هذا الهدف الاحترام المتبادل بين أعضاء الأغلبية وأعضاء المعارضة .

ثانياً- ليس الإجماع ضرورة في النظام السياسي .المهم في الامر أن الديمقراطية تفرز أغلبية تقوم بتشكيل الحكومة وأقلية تقوم بدور المعارضة، وهذه تعتمد على الانتخابات ،التي تحدد ميزان القوى ، ولأي حزب سياسي الحق في أن يعارض في النظام الديمقراطي ويقوم بالرقابة ، إلا إن على المعارضة أن تؤدي وظيفتها انطلاقاً من مبدأين هما السعي للوصول للسلطة بالطرق السلمية وعدم عرقلة عمل الحكومة المنتخبة من طرف الأغلبية . أن عدم وجود معارضة حقيقية للحكومة داخل البرلمان يجعل من إجراءات الرقابة البرلمانية مجرد إجراء شكلي يهدف من ورائه إظهار الحكومة بصورتها الديمقراطية اللائقة ، مستبعدة الغاية المرجوة من الرقابة ، إلا وهي ضبط الحكومة في حدود اختصاصاتها . إن غياب المعارضة البرلمانية ليست بوجود التعارض بين قطبي الأغلبية البرلمانية الحاكمة والأقلية البرلمانية المعارضة في الحياة البرلمانية الوليدة ، وإنما المشكلة كامنة في طبيعة الثقافة السياسية للنخب الممثلة لصوت الشعب في البرلمان ، ونظراً لهذه الممارسة ، خاصة الثقافة الاجتماعية السائدة للمجتمع حول مفهوم السلطة والمعارضة وفلسفة الحكم بشكل عام ، حيث إن مفهوم المعارضة ،ورؤى بعض النخب الحاكمة مازال ملتبساً ، فلا ترى في التعارض والاختلاف والتناقض في الآراء والأفكار ظاهرة طبيعية وصحية ، وإمكانية التعايش السلمي سوية من اجل خدمة قضية مشتركة واحدة بوسائل وأساليب متنوعة ، مثل هذا النضج السياسي وهذه الرؤية والاستراتيجية هو ما تفتقر إليه نخبنا السياسية ، لذلك نلاحظ ان المعارضة مهما كانت طبيعتها وشكلها فهي نوع من العداة والموقف العدائي ضد الآخر ، ومن ثم لا تحمل في قيمنا السياسية مبدأ الاختلاف المبني على الحوار وتقبل الآخر لكون كل الاحزاب الحاكمة في الاقليم كانت تمارس المعارضة العنفية في عهد النظام السابق، وعندما وصلت الى السلطة بمساعدت الاحتلال، فهي كانت تفتقر الى ثقافة المشاركة والحوار والتسامح والود معها و سياسة اللاعنف، وبادرت باستخدام سياسة العنف في التعامل مع الخصوم السياسيين، وكأننا اليوم اما مشاهد معكوس من تجارب النظام السابق .

إن القبول بالأمر الواقع لا يشترط بل لا يجب تقنينه من اجل تأييده ،بل يجب قبوله والتعامل معه على أساس لحظته، وزمنه ،وليس تأييده وبناء هيكل النظام السياسي عليه ،وعلى ذلك لا يجوز عد الديمقراطية التوافقية وحكومة الشراكة الوطنية، او حكومة الوحدة الوطنية، كشكل نهائي للديمقراطية، يجري

الدفاع عنها، بل يجب عدها كمرحلة انتقالية وليس كحل نهائي، لانهما يقضيان على دور المعارضة ،
ويصبح الجميع مشترك في الحكم ويمارس سياسة (اسكت عني واسكت عنك) و من سلبيات غياب
المعارضة هو:

- أ- سلطة تشريعية ضعيفة عاجزة عن مساءلة السلطة التنفيذية.
- ب- تغلغل الفساد السياسي و الإداري و المالي إلى مفاصل الدولة ،نتيجة غياب دور المعارضة في
المراقبة والمساءلة .
- ج- حكومة غير منسجمة عاجزة عن أداء مسؤولياتها في تحسين الواقع الخدمي والاجتماعي . وينتج
عنها حكومات ضعيفة وقرارات حكومية ضعيفة
في حين وجود المعارضة سوف يؤدي إلى مجموعة من النتائج الايجابية:
- ١- تنشيط الحياة البرلمانية وتحسين أداء السلطة التشريعية.
- ٢- سلطة تنفيذية خاضعة للمراقبة والمساءلة ومن ثم ينعكس ذلك ايجابياً على أداؤها.
- ٣- ترسيخ مفاهيم الديمقراطية السليمة، وأسس التداول السلمي للسلطة، الطرف الفائز يشكل
الحكومة والطرف الخاسر بالمعارضة، ومن ثم تستقيم العملية السياسية طالما إنهما من نتائج ممارسة
ديمقراطية.

أخيراً يمكن القول ان التجارب أثبتت ان أي شعب لا يصبح مؤهلاً للديمقراطية إلا من خلال
ممارسته لها، فالديمقراطية هي ليست الغاية فحسب بل هي الوسيلة لتحقيقها أي لا يمكن تحقيق
الديمقراطية في أي بلد إلا من خلال الديمقراطية نفسها. وعلى ذلك وبعد النتائج التي توصلنا إليها عن
طريق البحث خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تعزز دور المعارضة وهي
أولاً- ان تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي يرتكز على طرفي المعادلة الديمقراطية (حكومة ومعارضة) وهذا الأمر لن
ينجح إلا بالتوصل إلى نموذج ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة.

ثانياً- التسليم بإمكانية وجود المعارضة من حيث المبدأ والاستعداد لإعطائها قدرًا من التأسيس المقنن. بحيث
يكون للمعارضة دور فعلي داخل البرلمان، من اجل تحقيق التوازن ومنع الميل نحو الاستبداد المتأني من
الاعتراف الدستوري للمعارضة ببعض الحقوق أهمها الحق في ممارسة السلطة عن طريق التناوب الديمقراطي
والمساهمة الفعلية في مراقبة الحكومة وتسهيل مهامها الرقابية في اللجان البرلمانية، والاهتمام بمقترحات القوانين
الصادرة عن المعارضة وضمان حقها في الحصول على المعلومات المتعلقة بالحياة السياسية ، وتمكينها من النفاذ
إلى وسائل الإعلام. إن الاعتراف للمعارضة ببعض الآليات لمراقبة الأداء الحكومي والاعتراف لها ببعض

الحقوق الخاصة في مجال التشريع يعزز مكانتها في النظام السياسي ويرسخ من التجربة الديمقراطية التي تقاس على مدى فاعلية المعارضة في النظام السياسي.

ثالثا- على الرغم من قصر عمر المعارضة في الاقليم، لكن هناك حقيقة ان الفضل في البدء بالاصلاحات السياسية، هو بفعل جهود المعارضة ودورها في العملية السياسية في اقليم كردستان -العراق، وان نجاح النظام هو بفضل المعارضة، وفي حالة الفشل فيتحمل الحزبين الحاكمين ذلك، لعدم رغبتها في دخول شريك لهما في العملية السياسية واقل ما يقال في وصف النظام بانه نظام دكتاتورية الحزبين الحاكمين.

Opposition in the Kurdistan Region - Iraq and its role in the consolidation of democracy

The political opposition is an important and fundamental part of any political system, but, its presence may narrow or expand according to the nature of the political systems. The democratic systems recognize the existence of political opposition, and believe in its role to function freely in the political arena. So, the opposition sometimes assume power through the ballot box and peaceful transition of power while the dictatorship do not allow the opposition, and work to exclude marginalize, and possibly do away with it..

In the democratic structure of Kurdistan Region, the opposition is indispensable necessity because a democratic system based on a sound basis is required. A system that acknowledges the existence of the opposition that evaluates the performance of the institution of local government especially the three powers (legislative, executive and judicial). As well as, it exercises a supervisory role to find out and correct mistakes, and more importantly, to put forward alternatives. The urgent need for this kind of opposition of positive goals, and the lack of this kind of studies dealing with the opposition in Kurdistan Region-Iraq. Are reasons behind deciding to study this topic. The research studies the role of opposition in an important area of the region (after 1991) and identifies some of the observations that can be benefited from them in political life.